



قاصرات إلى الأبد

انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية

Copyright © 2008 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 1-56432-308-0

Cover design by Rafael Jimenez

Human Rights Watch

350 Fifth Avenue, 34th floor

New York, NY 10118-3299 USA

Tel: +1 212 290 4700, Fax: +1 212 736 1300

hrwnyc@hrw.org

Poststraße 4-5

10178 Berlin, Germany

Tel: +49 30 2593 06-10, Fax: +49 30 2593 0629

berlin@hrw.org

Avenue des Gaulois, 7

1040 Brussels, Belgium

Tel: +32 (2) 732 2009, Fax: +32 (2) 732 0471

hrwbe@hrw.org

64-66 Rue de Lausanne

1202 Geneva, Switzerland

Tel: +41 22 738 0481, Fax: +41 22 738 1791

hrwgva@hrw.org

2-12 Pentonville Road, 2nd Floor

London N1 9HF, UK

Tel: +44 20 7713 1995, Fax: +44 20 7713 1800

hrwuk@hrw.org

6 rue des Graviers

92200 Neuilly sur Seine, France

Tel: +33 (0) 1 41 92 07 34, Fax: +33 (0) 1 47 22 08 61

paris@hrw.org

1630 Connecticut Avenue, N.W., Suite 500

Washington, DC 20009 USA

Tel: +1 202 612 4321, Fax: +1 202 612 4333

hrwdc@hrw.org

Web Site Address: <http://www.hrw.org>

قاصرات إلى الأبد

انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن نظام الولاية والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية

1	قاموس المصطلحات الأساسية
2	الملخص
5	منهج التقرير
6	I. خلفية عن حقوق المرأة ودور المؤسسة الدينية
8	II. انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ولاية الرجل والفصل بين الجنسين
11	حرمان المرأة من الحق في التعليم
14	حرمان المرأة من الحق في العمل
17	حرمان المرأة من الحق في الرعاية الصحية
20	حرمان المرأة من الحق في المساواة أمام القانون
24	حرمان المرأة من الحق في حرية التنقل
26	حرمان المرأة من الحق في المساواة في الزواج
30	III. التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي
37	الوصيات
37	إلى الحكومة السعودية
39	إلى الحكومات التي تربطها بالمملكة العربية السعودية اتفاقيات تجارة حرة مبرمة أو بانتظار الموافقة النهائية
40	شكر وتنويه
41	الملحق (أ): تصريح السفر الإلزامي على النساء السعوديات
42	الملحق (ب): استماراة الدراسة بالخارج التي تتطلب موافقةولي الأمر على دراسةطالبات الجامعيات بالخارج
44	الملحق (ج): استماراة العمليات الجراحية التي تتطلب موافقةولي الأمر

قاموس المصطلحات الأساسية

الأهلية: الأهلية القانونية للتصرف في إجراءات قانونية أو معاملات مالية.

المذهب: أحد مدارس الشريعة الإسلامية.

المعرف: القريب القادر على التعرف على هوية المرأة المرتدية للنقاب.

المحرم: أي قريب للمرأة لا يمكنها التزوج منه شرعاً.

القواعد: أن يكون المرأة أعلى درجة من غيره أو أن تكون لديه قدرات جسدية غير متاحة لمن هو/هي أقل منه.

وكيل: وكيل قانوني.

ولي الأمر: الولي الذي ينوب عن القاصر أو أي شخص غير مؤهل للخوض في إجراءات قانونية.

الولاية: تعيين أحد الأشخاص للإذابة عن أو تمثيل مصالح شخص آخر يتمتع/تتمتع بأهلية قانونية محددة.

الملخص

لست فخورة بكوني امرأة سعودية. لماذا أفتر بدولة ليست فخورة بي؟
- امرأة سعودية (تم حجب الاسم)، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

لا يمكن لفاطمة أ. السعودية البالغة من العمر 40 عاماً وتقيم بالرياض، أن تستقل طائرة دون إذن كتابي من ولی أمرها. وباعتبارها امرأة مطلقة ووالدها متوفى، نقلت السلطات السعودية ولایتها إلى ابنها. وقالت فاطمة: "ابني يبلغ من العمر 23 عاماً وقد حضر في رحلة طويلة من المنطقة الشرقية لكي يمنعني الإذن بالسفر من البلد". وفي غالبية أنحاء العالم، من المسلم به أن القانون يُمكّن الرجال والنساء من بلوغ سن الرشد (18 عاماً) من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. أما في المملكة العربية السعودية، فإن الحكومة تذكر هذا الحق الأساسي على أكثر من نصف مواطنها.

وقد وضعت الحكومة السعودية نظاماً يجبر وفقاً له أن يكون لكل امرأة سعودية ولی أمر ذكر، وهو في العادة الأب أو الزوج، ویُكلف باتخاذ القرارات الهامة في حياتها بالنيابة عنها. وهذه السياسة التي تستند على أكثر التفسيرات تقيداً وتضييقاً للقرآن الكريم متعدد المعاني والدلالات، هي العائق الأكبر الذي يحول دون حصول المرأة على حقوقها في المملكة. وتعامل الحكومة السعودية النساء الرائدات على أنهن قاصرات قانوناً لا يحق لهن إلا القليل من السلطة على حياتهن ومعيشتهن.

وكل امرأة سعودية، بغض النظر عن وضعها الاقتصادي أو الاجتماعي، تتأثر بسياسات الولاية هذه والحرمان من الحقوق، الناجمة عن تطبيقها. وفي العموم يجب على النساء البالغات الحصول على إذن من ولی الأمر بالعمل والسفر والدراسة والزواج. كما أن المرأة السعودية محرومة من اتخاذ أقل القرارات شأناً بالنيابة عن أطفالها.

وولاية الرجال على النساء البالغات تسهم أيضاً في خطر التعرض للعنف الأسري، وتجعل من شبه المستحيل على الناجيات من العنف الأسري أن يلجأن إلى آليات للحماية أو التعويض. وقال مشتغلون بالمجال الاجتماعي وأطباء ومحامون لـ هيومن رايتس ووتش إنه من المستحيل تقريرياً إلغاء ولاية الرجل على المرأة والأطفال، حتى لو كان ولی الأمر يتصف بسلوك ينطوي على الإساءة.

حتى حينما لا يكون إذن ولی الأمر إلزامياً أو وارداً في الأوامر والتوجيهات الحكومية، فإن بعض المسؤولين يطلبون هذا الإذن، بما أن النظام المطبق في المملكة ينقل كل سلطات اتخاذ القرار

الخاصة بالمرأة إلىولي أمرها. وبعض المسؤولين يطلبون موافقةولي أمر المرأة حتى حين لا يكون مطلوباً إذنولي الأمر، وهذا لأن الممارسة القائمة تفترض أن النساء لا حول لهن ولا قوى في اتخاذ قراراتهن بأنفسهن. على سبيل المثال، قالت عدة نساء سعوديات وأشخاص مشتغلين بالرعاية الصحية لـ هيومن رايتس ووتش إن بعض المستشفيات تطلب إذنولي الأمر للسماح للنساء بعمل إجراءات طبية معينة، وكذلك للأمر بالخروج من المستشفى.

وفيما اتخذت الحكومة بعض الخطوات أثناء السنوات الأخيرة للحد من السلطة المطلقة لولي الأمر، إلا أنه لا توجد إلا أدلة قليلة على أن هذه الإجراءات يتم تفيذها عملاً. وقالت نساء سعوديات لـ هيومن رايتس ووتش إنه على الرغم من قرار وزارة الداخلية الأخير بالسماح للنساء فوق 45 عاماً بالسفر دون إذن، فإن غالبية المسؤولين بالمطارات يطلبون من كل النساء تقديم إثبات على سماحولي الأمر لهن بالسفر.

ويضيف الفصل بين الجنسين المطبق بصرامة إلى هذه المعوقات والعرقل التي تتحدى قدرة المرأة السعودية على المشاركة على النحو الكامل في الحياة العامة. والحكومة السعودية مستعدة للتضحيه بطيف واسع من حقوق الإنسان الأساسية من أجل تقاديم اختلاط الرجال بالنساء. ففي عام 2005، تم استخدام مسألة عدم توافر أماكن تصويت منفصلة للنساء كذرعية لاستبعادهن من أول انتخابات بلدية في البلاد. وبالنسبة للموظفين، فإن الحاجة لتأسيس أماكن منفصلة للعمل للنساء وعدم قدرة النساء على التعامل مع هيئات حكومية كثيرة دون وجود وكيل عن المرأة لهي من المعوقات الأساسية التي تحول دون عمل المرأة. وفي التعليم، فإن الفصل يعني عادة أن النساء يتعلمن في أماكن تعليم أقل كفاءة والفرص الأكademية فيها ضعيفة. كما قالت طالبات وأساتذة لـ هيومن رايتس ووتش إنه على النقيض من نظرائهم من الرجال، فإن بوابات كلياتهم وأقسامهن مقلة أثناء ساعات الدراسة.

وعادة ما يكون دور الحكومة السعودية في فرض ولادة الرجل وتنفيذها والفصل بين الجنسين دوراً غامضاً لا يتسم بالوضوح. في غالبية الأمثلة على هذه الممارسات لا توجد قواعد قانونية مكتوبة أو قرارات رسمية تفرض الرجل الولاية القانونية صراحة أو الفصل بين الجنسين، إلا أن كلاً من الممارستين سائدة تماماً داخل المملكة العربية السعودية. والمؤكد أن الحكومة لم تفعل إلا القليل من أجل القضاء على هذه الممارسات التمييزية ولعبت دوراً محورياً في تفيذها. وبفعلها هذا، فإن الحكومة السعودية تختر تجاهل القانون الدولي، بالإضافة إلى تجاهل عناصر الشريعة الإسلامية الداعمة للمساواة بين الرجل والمرأة. وقد نهت المؤسسة الدينية في المملكة على شل أية جهود للتقدم في حقوق المرأة، وهذا بتطبيق أحكام الشريعة الأكثر تقييداً مع تجاهل التفسيرات الأكثر تسامحاً للشريعة والاحتياجات التي تطرأ على المجتمع المعاصر.

وتكرر قول مسؤولين كبار في المملكة لـ هيومن رايتس ووتش إن المملكة بحاجة لانتظار قبول المجتمع لفكرة حقوق المرأة قبل أن تصلح الحكومة من القوانين والسياسات الخاصة بهذا المجال. إلا أن سياسات الحكومة السعودية تجاه المرأة، بما في ذلك تواطئها بالسماح بالولادة والفصل بين الجنسين بالاستمرار والتغلغل في كل أوجه حياة المرأة، تستدعي إلى الأذهان التساؤل حول مصداقية التزامها بالتقدم في مجال حقوق المرأة. ومن الواضح أن سياسات وممارسات الفصل والولادة السعودية تؤثر بعمق على قدرة نصف سكان المملكة بالتمتع بحقوقهن الأساسية، وهي تقيد كثيراً من قدرة نصف السكان على المشاركة بشكل فعال في المجتمع.

إلا أن انضمام المملكة العربية السعودية كدولة طرف إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2001، تلزم المملكة باتخاذ اللازم للقضاء على التمييز ضد المرأة دون تأخير. وطالما أن السعودية لم تتخذ خطوات للقضاء على الممارسات التمييزية الخاصة بولاية الرجل والفصل العنصري، فالحكومة السعودية تزدري بهذا التزاماتها الدولية بضمان حقوق النساء والفتيات في التعليم والتوظيف وحرية التنقل والزواج بمحض إرادتهن، وحقهن في الرعاية الصحية، بما في ذلك الحياة من العنف الأسري والانتصاف منه.

وينبغي على الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أن يُشرع بمحض مرسوم ملكي إيقاف العمل بنظام الولاية القانونية على النساء الراشدات. وعلى الملك أن يسن آلية للإشراف تضمن توقف الهيئات الحكومية عن طلب إذنولي الأمر للسماح للنساء الراشدات بالعمل والسفر والدراسة والزواج وتلقي الرعاية الصحية أو الحصول على خدمة عامة. وعلى وزارات الصحة والتعليم العالي والداخلية والعمل أن تصدر أوامر واضحة وصريحة للعاملين بهذه الوزارات تحظر طلبهم لتواردولي الأمر أو إذنه من أجل السماح للمرأة بالحصول على أية خدمة، ويجب عليهم ضمان إدراك النساء الكامل بأن حقوقهن لن تتعرض للانتهاك بسبب سياسات وممارسات الفصل بين الجنسين.

منهج التقرير

هذا التقرير يستند إلى 109 مقابلة أجريت في الرياض وجدة والدمام والإحساء في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2006، أثناء زيارة هيومن رايتس ووتش الأولى إلى السعودية بغرض تقصي الحقائق. وأثناء هذه التحقيقات التي استغرقت ثلاثة أسابيع أجرى إحدى الباحثات مقابلات مع النساء السعوديات من مختلف الخلفيات المهنية والاجتماعية - الاقتصادية، سواء على شكل مقابلات فردية أو ضمن مجموعات في منازل النساء. وتم إجراء مقابلات باللغة العربية في أغلبها، وتم التوصل إلى النساء اللاتي أجريت مقابلات معهن في الغالب بمساعدة ناشطات حقوق الإنسان السعوديات. كما يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع المسؤولين الحكوميين في الرياض، أثناء زيارة قصيرة إلى المملكة في مارس/آذار 2008. وتلك الزيارة، التي نسقتها هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، أتاحت الفرصة للحكومة وهيومن رايتس ووتش لنناقش ما خلص إليه تقرير المنظمة من نتائج وتوصيات قبيل النشر.

وتم حجب هوية النساء المُقتبسة أقوالهن وذكر أحرف أولى بدلاً منها، وفي بعض الحالات تم حجب معلومات أخرى دالة على هوياتهن، وهذا لحماية خصوصياتهن. وتم حجب المعلومات الخاصة بهويات أشخاص آخرين في بعض الحالات للأسباب نفسها الموضحة أعلاه. وتم إخبار جميع المشاركين/المشاركات بالهدف من مقابلات، وبطبيعتها التطوعية وأساليب جمع البيانات واستخدامها، ووافقوا شفهياً على إجراء مقابلات.

١. خلية عن حقوق المرأة ودور المؤسسة الدينية

نحن هنا نعتقد أن الطبيعة [الإنسانية] شيء ساكن لا يتغير. نعتقد أن النساء يمكنهن فعل أشياء بعينها دون أشياء أخرى.

- د. أ. عبد الحي، أستاذة بجامعة الملك سعود، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

إن للطابع الديني للمملكة العربية السعودية – والذي تعتبر الدولة بموجبه راعية الدين وكل ما يتطلبه الدين من التزام سلوكى للأشخاص – له أثر مباشر على وضع المرأة في المملكة. والمملكة العربية السعودية تطبق الشريعة (القانون الإسلامي) باعتبارها قانون البلد. والمادة الأولى من النظام الأساسي للحكم تعلي القرآن الكريم والسنّة النبوية إلى كونها دستور للدولة.^١ وبالتالي فإن المؤسسة الدينية تلعب دوراً محورياً في حكم البلد ولها تأثير عميق على العيد من أوجه الحياة اليومية.^٢ وهي تحكم إلى حد كبير في كافة مستويات التعليم في المملكة، والقضاء الذي يتشكل بالكامل من الرجال، وكذلك تسيطر على "الأخلاق العامة" بواسطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (وهي الشرطة الدينية أو الحسبة).^٣

ودون الإخلال بتتنوع آرائها في هذه المجالات، فإن المؤسسة الدينية في المملكة تعارض إلى أقصى حد تمكين المرأة السعودية. وقام مجلس كبار العلماء^٤ وهو الهيئة الرسمية التي تعتبر منبراً للتشاور المنظم المنهجي بين الملك والمؤسسة الدينية، وبنجاح بإخراج وسحب المملكة العربية السعودية من مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية عام 1994 في القاهرة. ورفض المجلس قضايا المؤتمر، والتي شملت تنظيم الأسرة والإجهاض والمساواة بين الرجل والمرأة والتعليم المشترك، وقال المجلس إن هذه القضايا: "تخالف قواعد الدين ونؤميس الطبيعة".^٥

^١ طبقاً للقانون الأساسي للحكم (1992)، فإن المملكة العربية السعودية "دستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم". انظر القانون الأساسي للحكم، صحيفة أم القرى (مكة)، عدد 3397، 6 مارس/آذار 1992، المادة الأولى.

^٢ "المؤسسة الدينية" في السعودية تكون من رجال الدين الذين تعينهم الحكومة رسمياً وتوفهم، والأشخاص المنتسبين للمنظمات الدينية التي تتلقى دعماً من الدولة.

^٣ هذه الهيئة (الحسبة) هي مؤسسة قديمة في الدولة الإسلامية، وكان مسؤوليتها المتمتعين بالغفوة الواسع قديماً في مصر على سبيل المثال، يقومون بمراقبة الموازين والقياسات والتعامل النزيه في الأسواق.

^٤ مجلس كبار العلماء برأسه المفتى شيخ عبد العزيز آل الشيخ الذي يصدر التفسيرات الرسمية للشريعة الإسلامية في السعودية، بموافقة الملك. لمزيد من المعلومات عن المجلس ودور الدين في المملكة، انظر: Frank E. Vogel, *Islamic Law and Legal System: Studies of Saudi Arabia* (Leiden: Brill Academic Publishers, 2000).

^٥ انظر: Amani Hamdan, "Women and Education in Saudi Arabia: Challenges and Achievements," *International Education Journal*, vol.6 (1) (2005), صفحة 56.

أما اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء – المؤسسة الرسمية السعودية المنوطه إصدار الفتاوى – فقد درج بدوره على دعم فتاوى تقييد من حقوق المرأة. وكما ألمح أحد الباحثين: "ربما ليس من المدهش أنه في غالبية الحسابات، إذا وجب المفضلة بين حق المرأة وحق الآخرين، يطالب اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء دائمًا بأن تتحمل المرأة عبء خسارة الحق".⁶ على سبيل المثال، حين طلب من اللجنة في أواخر التسعينيات أن تنظر في أمر تأجيل زواج المرأة حتى تنتهي من دراستها الثانوية أو الجامعية وإن كان هذا يصح من ناحية الدين، أصدرت اللجنة الفتوى التالية:

مسألة تقدم المرأة في دراستها الجامعية – وهي شيء لا حاجة بنا إليه – هي مسألة بحاجة للاختبار والنظر. ما أراه [صحيحاً] هو أنه إذا انتهت امرأة من دراستها الابتدائية وتمكنت من القراءة والكتابة، وإذا تنسى لها الاستفادة من قراءة كتاب الله وتفسيره وسنة رسوله، فهذا يكفيها. إلا إذا برعت في مجال يحتاجه الناس، مثل الطب أو ما شابهه، وطالما أن الدراسة لا تشمل أي محرمات، مثل اختلاط الرجل بالمرأة وغير ذلك من الأمور.⁷

ولدى سؤال اللجنة عن حكم الدين في عمل المرأة، أجبت:

أمر الله سبحانه وتعالى... النساء بالبقاء في بيوتهن. وتواجدهن بين الناس هو السبب الأساسي الذي يسهم في تنشي الفتنة. نعم، تسمح الشريعة للنساء بالخروج من بيوتهن لكن في حالة الضرورة، وشريطة ارتداء الحجاب وتفادي الوقوع في كل الشبهات. إلا أن الحكم العام هو أن عليهن البقاء في بيوتهن.⁸

و غالبية دعم فكرة التقليل من شأن المرأة نجده في آراء علماء الدين المُحافظين، وفي صفوف الأسرة المالكة السعودية، الحُكام المطلقين للمملكة، الذين يتربدون في اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تُزعج المؤسسة الدينية ومكانة المؤسسة في توازن السلطات في المملكة. وفي تحسيد لعمالية التوازن هذه، قال وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل لـ هيومن رايتس ووتش: "أي قرار لا يخرق النسيج الاجتماعي تقوم باتخذه. ونحن حساسون للغاية إزاء التماسك الاجتماعي للدولة. فنحن دولة حديثة والتماسك الاجتماعي فيها بالغ الأهمية".⁹

⁶ انظر: Khaled Abou El Fadl, *Speaking in God's Name: Islamic Law, Authority, and Women* (Oxford: One World Publications, 2001) صفحة 192.

⁷ [ترجمة عن الإنجليزية إلى العربية]، المرجع السابق، صفحة 274.

⁸ [ترجمة عن الإنجليزية إلى العربية]، المرجع السابق، صفحة 288.

⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

II. انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ولادة الرجل والفصل بين الجنسين

رغم إمكانية تباين التفسيرات، فلا خلاف على أن كل أديان العالم تسعى لإحراز المساواة وصيانته حقوق الإنسان. إلا أن بعض الممارسات التي سنها البشر والتي يتم أدائها باسم الدين لا تنتقص فقط من الأديان، بل أيضاً تنتهك المعايير المتفق عليها دولياً لحقوق الإنسان، ومنها حقوق المرأة.

- راديكا كوماراسومي، المقررة الخاصة السابقة بالأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة.

¹⁰ 1994

لم تؤثر آية سياسة على أوضاع المرأة في المملكة العربية السعودية قدر ما كان لفرض الحكومة نظام ولادة الرجل على المرأة من عمق في التأثير. وهذه الممارسة مستقاة من آية واسعة المعنى في القرآن الكريم يرى بعض العلماء أن المؤسسة الدينية السعودية أساءت تفسيرها. وهي الآية 34 من سورة النساء: "الرَّجُلُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ"¹¹

وقد حل العديد من خبراء الشريعة المنطق الحاكم لمؤسسة الولاية في التاريخ الإسلامي وشرحوا مقدار ما يحيط بهذه المؤسسة من أهمية متناقصة في عصرنا هذا، ويرى بعض العلماء المسلمين بأن ولادة الرجل على المرأة يجب أن تنتهي لأن شروط هذه الولاية لم تعد قائمة: إذ لم تعد القوة البدنية هامة أو ذات صلة في عالمنا المعاصر، ويمكن للنساء الآن الإنفاق على أنفسهن، إذ أصبح يتم توفير نفقات المعيشة في الغالب من الطرفين.¹² وطبقاً لرأي بعض الخبراء، فإن الفقهاء المناصريين للتحديث يرون أن ولادة الرجل على المرأة كانت قائمة لأن المرأة كانت أكثر عرضة للفقر والضرر والاستغلال من الرجال.¹³ إلا أن "الفقهاء العقلانيين من أنصار التحديث يرون أن الرأي القائل بتوفير

¹⁰ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، أسبابه وتبعاته. راديكا كوماراسومي، 42 E/CN.4/1995/42 22 نوفمبر/تشرين الثاني 1994، فقرة 66.

¹¹ سورة النساء، الآية 34.

¹² انظر: See Abdullahi Ahmed An-Na'im, "Islam and Women's Rights: A Case Study," *Women Living under Muslim Laws*, dossier 14-15 (1996), صفحة 7.

¹³ انظر: Ingrid Mattson, "Law: Family Law, 7th–Late 18th Centuries" in Suad Joseph, ed., *The Encyclopedia of Women and Islamic Culture* (Leiden: Brill Academic Publishers, 2006)

ولي أمر على المرأة لحمايتها هو رأي أضعف في السياق المعاصر".¹⁴ وتأكيداً على هذه الآراء، قال عالم سعودي: "الولاية مرتبطة بعصر معين كان الأمان فيه غائباً. لكن الآن توفر السلطات والحكومة للأمن للأشخاص".¹⁵

وقال خبير آخر في الشريعة الإسلامية إنه ليس ثمة أساس للاستنتاج بأن فقه المدرسة الحنبلية (المذهب الرسمي للسعودية) يفرق بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالأهلية القانونية.¹⁶ وطبقاً للدكتور محمد فاضل، فإن الغالبية العظمى من نصوص المذهب الحنفي ترفض فكرة وجود سلطات ولاية للرجل على زوجته بحيث تقييد من أهليتها القانونية المستقلة. وفيما يعتقد بعض علماء المذهب الحنفي أن ولـي الأمر (أو الحكومة في نهاية المطاف) يمكنه أن يقيـد من حقوق المرأة الخاصة باسم بعض المصالح الأخرى، مثل حماية اسم الأسرة أو الالتزام بحدود الجنس في المجتمع، فإن هذه القيـود ليست ملزمة قانوناً. ولهذا، وطبقاً للدكتور فاضل، فإن: "أي تقييد في القانون أو العرف السعودي يمنع المرأة من ممارسة حقها القانوني هي مسألة إرادة سياسية وليس التزاماً بالمذهب الحنفي".¹⁷

كما أن هناك اختلافات كثيرة بين الفقهاء المسلمين حول مدى امتداد سلطة ولـي الأمر والقيـود المفروضة على ولـيـته. مثلاً، تـوـجـد تـفـسـيرـات مـتـبـاـيـنـة فيـ الـحـنـفـيـة وـالـشـافـعـيـة حـوـل تـطـيـقـ الـوـلـاـيـة عـلـىـ الـفـصـرـ بـنـاء عـلـىـ عـدـمـ تـمـعـهـمـ بـالـأـهـلـيـةـ الـقـانـوـنـيـةـ الـكـامـلـةـ بـحـيـثـ يـمـكـنـهـ التـصـرـفـ بـالـنـيـاـبـةـ عـنـ أـنـفـسـهـمـ. وـطـبـقـاًـ لـدـاـوـودـ الـعـالـمـيـ،ـ خـبـيرـ الشـرـيـعـةـ بـجـامـعـةـ وـيلـزـ:ـ "أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـمـنـ يـتـمـعـ بـالـوـلـاـيـةـ فـيـ أـمـوـرـ الـزـوـاجـ،ـ فـالـفـقـهـاءـ لـهـمـ آرـاءـ مـتـبـاـيـنـةـ.ـ إـلـاـ أـنـ الرـأـيـ الـعـامـ هـوـ أـنـ الـفـصـرـ وـالـمـرـضـىـ عـقـلـيـاـ وـمـنـ لـاـ يـتـمـعـنـ بـالـخـبـرـةـ أـوـ مـاـ يـكـفـيـ مـنـ تـحـمـلـ لـلـمـسـؤـلـيـةـ مـنـ جـنـسـيـنـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ لـهـمـ وـلـيـ أـمـرـ،ـ إـلـاـ أـنـ الـفـقـهـاءـ يـرـكـزـونـ عـلـىـ اـحـتـيـاجـ الـرـأـيـ لـوـلـيـ أـمـرـ بـيـنـمـاـ لـمـ يـذـكـرـوـاـ إـلـاـ القـلـيلـ عـنـ اـحـتـيـاجـ الرـجـلـ لـوـلـيـ أـمـرـ".¹⁸ـ حـتـىـ بـيـنـ مـنـ يـدـعـمـونـ وـلـاـيـةـ الرـجـلـ عـلـىـ الـرـأـيـ الـرـاشـدـةـ،ـ فـتـمـةـ مـتـطـلـبـاتـ وـاجـبـةـ لـمـارـسـةـ هـذـهـ الـوـلـاـيـةـ.ـ فـالـخـصـصـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ مـسـلـمـاـ سـلـيـمـ الـعـقـلـ وـالـشـخـصـيـةـ.ـ حـتـىـ إـنـ بـعـضـ فـقـهـاءـ الـحـنـبـلـيـةـ ذـهـبـواـ إـلـىـ أـنـ يـجـبـ أـنـ

¹⁴ انظر: Ahmad Atif Ahmad, "Women's Freedom and limitations of Guardians' Authority: Based on the Sources of Hanbali Law and Other Sources of Islamic Law," صفحة 15 (تـوـجـدـ نـسـخـةـ لـدـىـ هـيـوـمـنـ رـايـسـ وـوـتـشـ).ـ هـذـهـ الـوـرـقـةـ الـبـحـثـيـةـ تـمـتـ بـتـكـلـيفـ مـنـ هـيـوـمـنـ رـايـسـ وـوـتـشـ.

¹⁵ مقابلة هـيـوـمـنـ رـايـسـ وـوـتـشـ معـ دـ.ـ أـ.ـ عـبـدـ الـحـيـ،ـ أـسـتـاذـ الـعـلـومـ السـيـاسـيـةـ بـجـامـعـةـ الـمـلـكـ سـعـودـ وـعـضـوـ الـجـمـعـيـةـ الـوطـنـيـةـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ الـرـيـاضـ،ـ 29ـ نـوـفـمـبرـ/ـشـرـيـنـ الثـانـيـ 2006ـ.

¹⁶ المذهب الحنفي هو على اسم الإمام أحمد بن حنبل. وجوهـرـهـ يـكـمـنـ فـيـ الرـجـوعـ إـلـىـ الـمـصـادـرـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـتـشـرـيعـ وـهـيـ الـقـرـآنـ وـالـسـنـةـ النـبـوـيـةـ،ـ فـيـ مـحاـوـلـةـ لـمـعـرـفـةـ حـلـولـ الـمـعـضـلـاتـ الـفـقـهـيـةـ،ـ فـيـمـاـ تـعـتـمـدـ الـمـذـاـهـبـ الـأـخـرـىـ أـكـثـرـ عـلـىـ الـمـبـادـىـ الـتـيـ تـمـ وـضـعـهـاـ بـإـجـمـاعـ الـعـلـمـاءـ،ـ حـتـىـ لـوـ كـانـتـ هـذـهـ الـمـبـادـىـ مـصـحـوـيـةـ بـقـلـيلـ مـنـ تـوـجـيـهـ الـقـرـآنـ أـوـ الـسـنـةـ.

¹⁷ بـرـيدـ الـكـتـرـونـيـ مـنـ دـ.ـ مـحـمـدـ فـاضـلـ،ـ أـسـتـاذـ مـسـاعـدـ لـلـقـاـنـونـ بـجـامـعـةـ تـورـنـتوـ إـلـىـ هـيـوـمـنـ رـايـسـ وـوـتـشـ،ـ 18ـ يـوـنـيوـ/ـحـزـيرـانـ 2007ـ.

¹⁸ انظر: Dawoud S. El Alami, "Legal Capacity with Specific Reference to the Marriage Contract," *Arab Law Quarterly*, vol. 6, 1991 no. 2 صفحة 192.

يأخذ الولي في حسابه المذكور في القرآن بشأن عدل ولي الأمر، ويجب أن تكون ولايته محدودة ومشروطة.¹⁹

وبغض النظر عن الجدل الدائر حالياً حول احتياج النساء لولاة الأمر، فإن الحكومة السعودية سمحت لرجال الدين بتفسير آية من القرآن بأكثر الأوجه تقييداً وحولت هذا التفسير إلى بعد مؤسسي في حياة المرأة. وقال مسؤول من وزارة الشؤون الإسلامية إن المنطق من ولاية الرجل على المرأة يستند إلى مسؤولية الولي المالية أو التزامه إزاء قريباته من النساء. وقال: "المسألة ليست مسألة معايير ثابتة. بل هي مسألة واضحة. المرأة المتزوجة تخضع لولاية زوجها، وهو مسؤول عن تعليمها وصحتها في كل الأحوال. حتى لو كانت ثرية للغاية، فهي ليست مسؤولة عن دفع تكاليف هذه الأمور. وهي ليست مسؤولة عن دفع تكاليف إدارة المنزل أو النفقات اليومية".²⁰

كما أن الحكومة السعودية تختلف عن غالبية الدول الإسلامية في كونها تفرض نظام فصل جنسي شبه كامل. وبينما هذه السياسة ليست تمييزية بالحكم من مظهرها بما أنها موجهة للرجال والنساء، فإنها من الناحية العملية تمنع النساء السعوديات من أقل حد ذات معنى من المشاركة في الحياة العامة. وترافق هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الحكومية الفصل بين الجنسين بكافة أشكاله – وتتفذه أيضاً – في كل أماكن العمل باستثناء المستشفيات. وحين يكتشفون اختلاطاً غير قانوني بين الجنسين، يُصرح لهم اعتقال الأشخاص ونقلهم إلى أقرب مركز شرطة حيث يمكن أن تُنسب إليهم جنائية. وقد أوضح فقهاء سعوديون من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء المنطق من هذه السياسة:

في المجتمع الإسلامي تعتبر دعوة النساء للانضمام إلى الرجال في محل عملهم مسألة خطيرة، والاختلاط بالرجال من بين أخطر الأمور. فالتعامل بتساهل بين الجنسين من أحد أهم أسباب وقوع الفاحشة، التي تفكك المجتمع وتدمي قيمه الأخلاقية والإحساس بالخصوصية.²¹

وطبقاً لما ذكره أحمد أحمد، أستاذ الدراسات الدينية في جامعة كاليفورنيا (سان타 باربرا) المتخصص في الشريعة، فإن المنطق الحاكم لهذا الحكم الفقهي هو منطق قديم من حيث افتراضه أن النساء السعوديات بعدم تعرضهن للحياة العامة لا يمكنهن اتخاذ قرارات مستنيرة. وقال: "رجال الدين

¹⁹ انظر: "Ahmad, "Women's Freedom and limitations of Guardians' Authority," صفحة 1.

²⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. ماجد التركي، وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، 9 مارس/آذار 2008.

²¹ انظر: El Fadl, *Speaking in God's Name*, صفحة 289.

ال سعوديون الذين لا يفضلون حرية المرأة يتكلمون و كأن أحوال المجتمع السعودي حالياً هي نفسها في المجتمع القديم حيث كانت النساء عاجزات و عرضة للضرر و حين كان هذا من أهم الأمور فيما يتعلق بحياة المرأة، و حين كانت خبرات النساء محدودة للغاية".²² وأشار إلى أن فقهاء الدين يقولون بأن: "تحولات المجتمع الحديث تجعل من بعض الآراء التي تقيد من مشاركة المرأة في الحياة العامة آراء عقيمة"، و لهذا: "إذا كانت آراء الفقهاء في نفس الدائرة الخاصة بمنطق الأمور الطبيعي، إذن فيجب أن تخرج هذه الأحكام القديمة من دائرة نقاش فقهاء اليوم، بما أن الأسس المستوجبة لها لا توجد إلا في ذكريات قديمة بعيدة".²³

حرمان المرأة من الحق في التعليم

التعليم واجب ديني إلزامي. ولا يحق لأحد أن يحرم النساء منه.

- امرأة سعودية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

أحرزت المملكة العربية السعودية تقدماً واسعاً في مجال تعليم ومحو أمية النساء في الخمسين عاماً المنقضية، إلا أن هذا تم على نطاق محدود.²⁴ وطبقاً لتقرير صادر عن الأمم المتحدة، فبينما في عام 1970 كانت 16.4% من النساء السعوديات فوق سن 15 عاماً متعلمات، فإنه في عام 2005 أصبح 83.3% من النساء السعوديات ضمن هذا النطاق العمري متعلمات.²⁵

وعلى الرغم من هذا التقدم الذي تم إحرازه، فإن الإطار العام للتعليم مستمر في دعم التمييز بناء على الجنس وفي اعتبار المرأة على درجة ثانية أقل من الرجل. والمادة 153 من سياسة التعليم السعودية جاء فيها: "يسهدف تعليم الفتاة تربيتها صحيحة إسلامية ل تقوم ب مهمتها في الحياة، ف تكون ربة بيت ناجحة وزوجة مثالية، وأمًّا صالحة". ولضمان بلوغ هذا الهدف، كانت تشرف إدارة الإرشاد الديني على تعليم الفتيات في كل المراحل التعليمية حتى عام 2002.²⁶ وكتبت د. أمانى حمدان، خبيرة التعليم التي درست المنهج السعودي لتعليم المرأة: "كان هذا لضمان أن تعليم المرأة لن يشتبه عن الهدف الأساسي من تعليم المرأة، وهو عل النساء زوجات وأمهات صالحات، ولتحضيرهن لوظائف

²² انظر: "Ahmad, "Women's Freedom and limitations of Guardians' Authority," صفحة 2.

²³ المرجع السابق، صفحة 16.

²⁴ أدخل الملك فيصل الراحل تعليم الفتيات إلى السعودية في الخمسينيات.

²⁵ اليونسكو، "أمية الأشخاص البالغين في سن 15 عاماً وأكثر، مفروضة بالدولة والنوع 1970 إلى 2015" ، يوليو/تموز 2002، على: <http://www.uis.unesco.org/en/stats/statistics/literacy2000.htm> (تمت الزيارة في 21 فبراير/شباط 2007).

²⁶ في عام 2002 دمجت الحكومة الإدارية العامة لتعليم البنات (التي تشرف عليها إدارة الإرشاد الديني) بوزارة التعليم. والأخرية كانت تشرف دائمًا على تعليم الأولاد.

مقدولة مثل التعليم والتمريض، وهو ما كان من المعتقد أنها وظائف توافق طبائعهن".²⁷ وأبدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل قلقاً بالغاً في عام 2001 من أن سياسة المملكة العربية السعودية "الخاصة بتعليم الفتيات (مثلاً: مواد 9 و 153 من سياسة التعليم لعام 1969) تميز ضد الفتيات وتعارض مع المادة 29 (أ) من الاتفاقية".²⁸

ويعتمد تعليم النساء والفتيات من عدمه عادة على رغبةولي الأمر. فطبقاً لما ذكره عدد من الطلاب، فإن السلطات المسؤولة عن التعليم تتطلب إذنولي الأمر لإدراج النساء والفتيات في كافة مراحل التعليم. وقالت طالبات جامعيات لـ هيومن رايتس ووتش إنهن لا يمكنهن اختيار مجال دراسي معين أو الالتحاق بدراسة أكademie دون إذنولي الأمر. وقالت طالبة لـ هيومن رايتس ووتش: "حتى بعض آبائنا يشعرون بالتقزز من هذا الأمر. عليهم الحضور إلى الجامعة للموافقة على التخصصات الدراسية ولتسجينا".²⁹ وقالت طالبة أخرى: "لضمان عدم تداخل تعليم المرأة مع واجباتها المنزلية، اضطر زوج أحد زميلاتي للحضور إلى الجامعة لمنح الإذن لزوجته للقيام بتدريب أثناء دراستها".³⁰ وقد أنكرت ممثلة عن جامعة الملك سعود في الرياض أن هذه هي سياسة وزارة التعليم العالي، وأخبرت هيومن رايتس ووتش أن جامعتها لا تتطلب السماح بإذنولي الأمر من أجل إلحاقيات الطالبات في أي مجال دراسي بها. وقالت إن عميدة الكلية تدخلت حين رفض أحد الآباء أن تدرس ابنته طب الأسنان لأن دراسة هذا المجال تحتاج للتعامل مع الطالب من الرجال.³¹

ولاستحقاق المنح الدراسية الحكومية للدراسة بالخارج، تطلب وزارة التعليم العالي من الطالبات – على خلاف الطالب – أن يكن متزوجات وفي رفقة أزواجهن، أو في رفقتهنولي أمر.³² وكشفت الصحف السعودية عن تزايد ظاهرة "زواج المسافر" (مشتقة من كلمة السفر) حينما تضطر

²⁷ انظر: Hamdan, "Women and Education in Saudi Arabia: Challenges and Achievements," صفحة 44.

²⁸ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب مادة 44 من الاتفاقية، ملحوظات ختامية، السعودية، 21 U.N. Doc. CRC/C/15/Add.148، فبراير/شباط 2001، فقرة 39 (أ)، مادة 29 (د) من اتفاقية حقوق الطفل ورد فيها أن التعليم يجب أن يكون موجهاً لـ "إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات الإثنية والوطنية والدينية والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين...". وقد صدقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية حقوق الطفل عام 1996.

²⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طالبة طب، الخبر، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طالبة طب، الخبر، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. أحلام العوضان، مسؤولة تسجيل الطلاب، جامعة الملك سعود، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

³² انظر: "Ministry Enforces Travel Rules for Women Students," *Saudi Gazette*, 18 سبتمبر/أيلول 2007، على: http://www.saudigazette.com.sa/index.php?option=com_content&task=view&id=37324&Itemid=1 (تمت الزيارة في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2007).

الطالبات الجامعيات الراغبات في الاستمرار في دراستهن بالخارج للزواج فقط لكي يستوفين شروط المنحة الدراسية.³³

كما تقوض ممارسة الفصل الصارم بين الجنسين من حقوق المرأة الخاصة بالمساواة في التعليم. فطالبات الجامعة من الفتيات والأساتذة يحصلن في العادة على تسهيلات غير متساوية في الفرص الأكademية، فعلى سبيل المثال، في جامعة الملك سعود بالرياض، وهي جامعة عامة، تدرس الطالبات في المباني القديمة ولديهن جامعة على مستوى أقل، ولا تسمح لهن الإدارية باستخدام المكتبة العامة في حرم الطلبة إلا يوماً واحداً في الأسبوع، من الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساءً.³⁴ ولا يسمح للنساء بدخول مكتبة الملك فهد العامة في الرياض؛ إذ يجب أن تتصل النساء مقدماً لطلب الكتب ثم تقدمن بإرسال سائقين لاحضار الكتب المطلوبة.³⁵

وتحدد سياسة الجامعة أيضاً عدد البرامج الدراسية المقدمة للطالبات وأنواعها. وفيما تشكل النساء 50% في المائة من إجمالي خريجات الجامعة،³⁶ فإن الغالبية العظمى منها يدرسن بكليات المعلمات. وتمول الدولة بالكامل التعليم الجامعي للرجال والنساء السعوديين والسعوديات، لكن ما زالت لا توجد برامج دراسية جامعية للنساء في مجال الهندسة أو الهندسة المعمارية أو في العلوم السياسية، ومحظور على النساء دراسة هذه المجالات في كليات الرجال. وتستمر جامعة الملك فهد للبترول والتخصصات المرموقة في الظهران، في رفض الطالبات بالكامل. وطبقاً لاستاذة سعودية بجامعة الملك سعود، فيما توجد 14 لغة يتعلّمها الطلاب في أقسامهم، لا يتم تعليم غير لغتين في أقسام الطالبات.³⁷ وقالت عدة طالبات طب في مستشفى الملك فهد التعليمي في الخبر لـ هيومن رايتس ووتش إن بعض الأساتذة لا يسمحن للنساء بتحصيل الدراسة في تخصصات أو أقسام هؤلاء الأساتذة.³⁸ وفي المستشفى التعليمي في الخبر، محظور على الطالبات تحصيل العلم في تخصصات الجراحة والجراحة العامة وجراحة العظام وطب الأطفال. وقالت إحدى الطالبات: "توجد في كل المستشفيات أقسام معينة يرأسها أشخاص ضد المرأة من يشتغلون بمهمة الطب".³⁹

³³ انظر: "Mesfaa Marriage Travel Solution for Women," *Arab News*, على 10 أبريل/نيسان 2007 (تمت الزيارة في 15 سبتمبر/أيلول 2007). <http://www.arabnews.com/?page=1§ion=o&article=94783&d=10&m=4&y=2007>

³⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أستاذة في جامعة الملك سعود، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³⁵ المرجع السابق.

³⁶ المملكة العربية السعودية: تقرير التنمية الإنسانية 2003، صفحة 137.

³⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أستاذة في جامعة الملك سعود، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

³⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طالبة طب، الخبر، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

³⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طالبة طب، الخبر، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وقالت طالبات جامعيات في جامعات عامة لـ هيومن رايتس ووتش إن إدارة الجامعة تمنع النساء من الخروج من الحرم الجامعي إلا لدى التحقق من هوية الشخص الذي يحضر لاصطحابهن. وأكدت أستاذة جامعية أن أقسام الفتيات تُغلق أثناء ساعات الدراسة والتعليم وأن الطالبات لا يمكنهن مغادرة الحرم الجامعي دون حضورولي الأمر أو السائق لاصطحابهن.⁴⁰ والطالبات المقيمات في السكن الجامعي محظوظات عليهن من قبل السلطات التعليمية أن يغادرن (حتى في حالة المرض) باستثناء حين يكن مصحوبات بأولياء أمور. وتحتاج السلطات التعليمية لتصريحولي الأمر حتى للسماح لـ العاملين بالإسعاف الطبي (وهم دائمًا من الرجال) بالدخول إلى المدرسة، ولهذا فإذا وقعت حالة طوارئ ولم يتمكن المسؤولون الأكاديميون من الوصول إلىولي الأمر للتتصريح بإخراج الطالبة، فقد تتعرض صحتها وحياتها للخطر.

والخطر الذي يمثله الفصل بين الجنسين على الحياة والصحة يتضح من تقارير إخباري صدر حول مأساة وقعت في مارس/آذار 2002، حين نشب حريق في مدرسة ابتدائية للفتيات في مكة، ونجم عنه وفاة 15 فتاة. وطبقاً للصحفيين وشهود العيان لم تسمح هيئة الأمر بالمعروف بخروج الفتيات من المدرسة دون الحجاب؛ مما أسهم في وفاتهن.⁴¹ وتنكر وزارة التعليم هذه الرواية للأحداث.

حرمان المرأة من الحق في العمل

تحتاج النساء للوظائف والدخل، لكنهن ما زلن يجادلن حول الشكليات. تحتاج النساء للوظائف ليس فقط للإنفاق على أسرهن، بل أيضًا على آبائهن. تحتاج لإدخال هؤلاء النساء إلى قوة العمل.

- سيدة أعمال سعودية، جدة، 11 ديسمبر/كانون الأول 2006.

النساء السعوديات مستمرات في مكافحة التهميش إلى درجة الاستبعاد الكلي تقريبًا عن قوة العمل السعودية. وفي المملكة أحد أقل معدلات عمل النساء في العالم. ففي عام 2004، وهو آخر عام متوافر حوله المعلومات، كان ترتيب المملكة العربية السعودية حسب الأمم المتحدة هو 74 بين 75 دولة، فيما يتعلق بتمكين المرأة، وهو مؤشر محدد بناء على درجة مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية والسياسية.⁴² ونصيب المرأة السعودية من قوة العمل الإجمالية هو 4%، ويُقدر بـ

⁴⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أستاذة بجامعة الملك سعود، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁴¹ انظر: "السعودية: انتقاد دور الأمر بالمعروف في حريق مدرسي"، هيومن رايتس ووتش، بيان صحفى، 15 مارس/آذار 2002، على: <http://hrw.org/english/docs/2002/03/15/saudia3801.htm>. تبع الحريق انضمام إدارة تعليم البنات (التي كانت تشرف عليها إدارة الإرشاد الديني) مع وزارة التعليم، المذكورة أعلاه.

⁴² يقدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية تمكين المرأة بناء على تتبع نصيب المرأة من مقاعد البرلمان، وعدد المشرفات من النساء، وعدهن في المستوى الأعلى من الحكومة، والمديرات، والعاملات المهنية والتقنيات، والتفرقة بين الجنسين في كسب الدخل. انظر تقرير التنمية

10.7% من قوة العمل السعودية (بعد استبعاد العاملين المهاجرين).⁴³ وبما أن النساء ممنوّعات من دراسة الهندسة (باستثناء دراسة الديكور)، فلا توجد مهندسات في المملكة. كما لا توجد قاضيات أو عناصر في الادعاء العام، أو محاميات في المملكة. وفيما سترجح أول دفعه حقوق من الفتيات في جامعة الملك عبد العزيز عام 2008، فوزارة العدل السعودية مستمرة في حظر المحاميات من الحصول على ترخيص مزاولة المهنة.⁴⁴ وقال لـ هيومن رايتس ووتش، عالم الشريعة الشيخ أحمد بن حمد آل مزيد، الذي عمل مستشاراً لوزارة العدل لأكثر من عشرين عاماً، إن تعين القاضيات النساء ليس ضمن الأمور المطروحة للنقاش.⁴⁵

وقالت لـ هيومن رايتس ووتش نساء سعوديات ممن يعملن إن أصحاب العمل في كل من القطاع الخاص والعام يطلبون من العاملات من النساء لديهن تشاريـخ من أولـي الأمر لـكي يتم تشغيلـهنـ. وقالـت امرأـة لـ هـيوـمن رـايـتس وـوـتشـ: "ـتـقـدـمـتـ بـوـظـيـفـةـ كـمـعـلـمـةـ.ـوـكـانـتـ كـلـ أـورـاقـيـ سـلـيـمـةـ،ـوـكـلـ شـيـءـ عـلـىـ مـاـ يـرـامـ.ـلـكـنـ قـبـلـ أـبـدـاـ الـعـلـمـ،ـ طـلـبـواـ مـنـيـ أـنـ أحـضـرـ تـصـرـيـحـ كـتـابـيـ مـنـ وـلـيـ أـمـرـيـ لـكـيـ يـعـطـونـيـ الـوـظـيـفـةـ".⁴⁶ وأـكـدـ مـسـؤـولـ بـوـزـارـةـ الـعـلـمـ أـنـهـ بـمـوـجـبـ النـظـامـ القـائـمـ،ـ مـطـلـوبـ مـنـ النـسـاءـ تـوـفـيرـ الإـثـبـاتـ عـلـىـ إـذـنـ وـلـيـ الـأـمـرـ مـنـ أـجـلـ الـالـتـحـاـقـ بـالـعـلـمـ فـيـ بـعـضـ الـقـطـاعـاتـ.ـوـفـيـمـاـ قـالـ لـ هـيوـمنـ رـايـتسـ وـوـتشـ عـلـىـ الـبـدـاـيـةـ إـنـهـ مـنـ النـاـحـيـةـ الـعـلـمـيـةـ حـيـنـ تـبـلـغـ النـسـاءـ سـنـ الـعـلـمـ "ـلـاـ يـسـأـلـ أـصـحـابـ الـعـلـمـ عـادـةـ إـذـنـ وـلـيـ الـأـمـرـ"ـ فـقـدـ أـقـرـ بـأـنـ الـحـكـوـمـةـ تـطـلـبـ مـنـ الـمـعـلـمـاتـ،ـ وـهـيـ مـهـنـةـ غالـبـيـةـ النـسـاءـ السـعـودـيـاتـ،ـ تـقـدـيمـ هـذـاـ إـذـنـ،ـ وـقـالـ:ـ "ـنـطـلـبـ مـنـ الـمـعـلـمـاتـ تـقـدـيمـ إـذـنـ بـمـاـ أـنـهـ سـيـقـمـنـ بـالـتـدـرـيـسـ عـلـىـ مـسـافـةـ بـعـيـدةـ مـنـ دـوـرـهـنـ،ـ لـذـلـكـ نـحـتـاجـ لـإـذـنـ وـلـيـ الـأـمـرـ.ـلـكـنـ عـادـةـ لـأـنـ طـلـبـ إـذـنـ بـالـنـسـبةـ لـمـشـغـلـاتـ بـالـطـبـ".⁴⁷

ويمكن للأصحاب العمل إجبار النساء على الاستقالة أو فصلهن في أي وقت إذ قرر ولي الأمر (لأي سبب من الأسباب) أنه لم يعد يريد للمرأة الخاضعة لولايتها العمل خارج البيت.

⁴³ الإنسانية 2006 (نيويورك: برغراف ماكميلان، 2006)، على: http://hdr.undp.org/hdr2006/statistics/countries/country_fact_sheets/cty_fs_SAU.html (تمت الزيارة في 4 أبريل/نيسان 2007).

⁴⁴ انظر: Raid Qusti and Ali Al-Zahrani, "Obstacles before Women's Employment Discussed," *Arab News* 6 فبراير/شباط 2006. على: <http://www.arabnews.com/?page=1§ion=o&article=77368&d=6&m=2&y=2006> (تمت الزيارة في 5 فبراير/شباط 2007).

⁴⁵ انظر: Razan Baker, "Saudi Women Studying Law Wish to Practice It Once They Graduate," *Arab News* 29 أغسطس/آب 2007، على: <http://www.arabnews.com/?page=1§ion=o&article=100554&d=29&m=8&y=2007> (تمت الزيارة في 27 سبتمبر/أيلول 2007).

⁴⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيخ د. أحمد بن حمد المزید، عضو مجلس إدارة، هيئة حقوق الإنسان، الرياض، 10 مارس/آذار 2008.

⁴⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁴⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فوزي الدهان، المدير العام لقسم تخطيط القوة العاملة، وزارة العمل، الرياض، 9 مارس/آذار 2008.

وعلى الرغم من أن نظام العمل السعودي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2006 لا يتضمن حكماً قانونياً حول المطالبة بالفصل بين الجنسين في محل العمل فثمة أقل القليل من الأدلة المتوفّرة على أن هذا أثر بأي شكل على بيئة العمل الحالية، والتي ما زالت تتسم بالفصل بين الجنسين إلى حد كبير. وينص القانون على أن كل العاملين السعوديين يتساوون في الحق في العمل في كل أنحاء المملكة دون تمييز،⁴⁸ لكن توجد مواد أخرى في النظام تلغي الحكم بالمساواة، خاصة المادة 149 التي جاء فيها أنه مع مراعاة ما ورد في المادة 4 [تشير بشكل فضفاض إلى وجوب الالتزام بالشريعة] من القانون،⁴⁹ ويجب أن تعمل المرأة في كل المجالات التي تتفق مع طبيعتها.⁵⁰

وللفصل الجنسي في محل العمل تبعات تمييزية ذات أثر عكسي على النساء، بجعلهن غير مرغوب فيهن كموظفات. بالنسبة لأصحاب العمل فإن الحاجة لترتيب مكان العمل بحيث يستوعب فصل النساء وعدم قدرة النساء على التعامل مع الهيئات الحكومية دون وجود ممثل لهن من الرجال قد تبطّأ من الاستعانة بالنساء في العمل.⁵¹ وثمة عامل مثبط آخر هو أن أصحاب العمل يتبعين عليهم أحياناً تنسيق نقل الموظفات لأن النساء ممنوعات من القيادة. وقالت سيدة أعمال لـ هيومن رايتس ووتش إنها مجبرة على رفع رواتب الموظفات من النساء لتعويضهن عن تكاليف التنقل:

وإلا سيذهب راتبها لتكاليف التنقل فقط. إذا كانت عاملة النظافة تحصل على 1500 ريال سعودي [400 دولار]، فإن 500 ريال سعودي منها [133 دولاراً] تسدد بها نفقات السائق. النقل مشكلة كبيرة. وباعتباري سيدة أعمال استأجر دائمًا الرجال وليس النساء، بالنسبة للنساء يجب أن أعرف كيف ستحضر إلى العمل كل صباح. وتقول لي بعضهن إن السائق لم يحضر اليوم أو جاء متأخرًا ساعة. كيف ألومن على هذا؟ لا أتحدث هنا عن النساء الثريات اللاتي لديهن سائقين، بل عن الجميع. لا يمكن الاعتماد على شقيقك أو والدك أو عمك في نقلك إلى حيث تحتاجين. هذه ليست من الrahفات، بل من أساسيات الحياة.⁵²

⁴⁸ نظام العمل، مرسوم ملكي رقم م/51 شعبان 1426 هـ (الموافق 27 سبتمبر/أيلول 2005)، المادة 48. القانون دخل حيز النفاذ بعد هذا التاريخ بـ 180 يوماً.

49 المادة 4 من نظام العمل (باب الأول: التعريفات والأحكام العامة)، جاء فيها: "يجب على صاحب العمل والعامل عند تطبيق أحكام هذا النظام الالتزام بمقتضيات أحكام الشريعة الإسلامية".

⁵⁰ نظام العمل (الباب التاسع: تشغيل النساء)، مادة 149.

⁵¹ مقابلة هيونم رايتيس ووتش مع سيدة أعمال سعودية، الرياض، 2 ديسمبر/كانون الأول 2006.

52 المراجع السابقة.

وفي عام 2005 مرر مجلس الوزراء قرار رقم 120 الهادف إلى توسيع نطاق فرص العمل للنساء. والجزء الثامن من القرار ينص على أن النساء السعوديات فقط مسموح لهن بالعمل في المتاجر الخاصة بالمنتجات النسائية. إلا أنه قيل إن معارضة السلطات الدينية المتمتعة بالنفوذ والرافضة لمشاركة المرأة في الحياة العامة، قد منعت هذه الجهود المبذولة.⁵³ وقال وزير العمل غازي القصبي لـ هيومن رايتس ووتش: "نريد توسيع أفق مشاركة المرأة في قوة العمل. فكرنا في فعل هذا بطريقة لا تنسحب في الاصطدام بعاداتنا وتقاليدنا. بدأنا بأماكن تبيع ثياب النساء والملابس الداخلية. ونريد أن نبدأ بها، ثم نتلقى بعض الدعم على الأقل. شعرنا بالدهشة من الهمجات الشرسة والمُنسقة التي تم شنها ضدنا".⁵⁴ وبما أن الحكومة لم تنشئ أي جهة لتنفيذ القرار، فما زال القرار لم يتخذ صفة الممارسة القائمة.

حرمان المرأة من الحق في الرعاية الصحية

حتى إذا ذهبت إلى المستشفى لإجراء عملية، يجب أن يكون لك ولد أمر. إنها حياتك، فلماذا تحتاجين لتوقيعه؟

- امرأة سعودية، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006

يتعرض الحق الأساسي للمرأة السعودية في الرعاية الصحية للخطر بسبب ولاية الرجل. وفي بعض المستشفيات يطلب المسؤولون تصريحولي الأمر للمرأة بالدخول إلى المستشفى، وللخروج، وإجراء الإجراءات الطبية عليها أو على أطفالها. والمطالبة بموافقةولي الأمر لا تستند إلى أي نظام قانوني، إلا أنه كما شرح أحد الأطباء لـ هيومن رايتس ووتش: "يعتمد الأمر على إدارة [المستشفى]، إن كان المسؤولون لديهم آراء متطرفة دينياً أم لا".⁵⁵ وقال رئيس الإدارة العامة للمستشفيات لـ هيومن رايتس ووتش:

القانون مدون وواضح، فالمرأة لها الحق في الدخول إلى المستشفى دون إذن. ومن حق أي سيدة أو رجل أن يدخل ويخرج إذا كان فوق 18 عاماً. ويمكن أن يوقع المريض على أي إجراء طبي بنفسه إذا كان حكيناً ورشيداً بما يكفي. ومن المعروف أن الطبيب يتوجب عليه توفير الرعاية الطبية كلما احتاجها المريض. لكن ثمة عوامل اجتماعية كثيرة تلعب دوراً في

⁵³ انظر: Middle East Media Research Institute, "Public Debate in Saudi Arabia on Employment Opportunities for Women," 17 Inquiry and Analysis Series - No. 300, 2006.

⁵⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع غازي القصبي، وزير العمل، الرياض، 3 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁵⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب نفسي، 2006 (تم حجب الموقع والتاريخ). أوضح الطبيب أن محل عمله نفسه لا يطلب موافقةولي الأمر على إجراء العملية.

الحد من تطبيق هذا القانون. ونحتاج حالياً إلى العمل بجدية من أجل تعريف الناس بحقوقهم. القانون موجود، لكن عدم تطبيقه هو شيء آخر.⁵⁶

ونظراً لنظام الولاية الشامل المطبق في المملكة، فمن الواضح أن وزارة الصحة عليها مسؤولية أساسية في إبلاغ المريضات بحقوقهن وضمان أن المستغلين بالمجال الصحي لا يخالفون التزاماتهم الطبية بطلب إذنولي الأمر حتى تلتقي المرأة الرعاية المطلوبة من أي نوع. وقال بعض العاملين بالمجال الطبي لـ هيومن رايتس ووتش إن مقدمو الرعاية الطبية يشترطون أن يوافق الزوج بالأخص على أي علاج قد يؤثر على خصوبة الزوجات.⁵⁷ إلا أن ممثل عن وزارة الصحة قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه طبقاً لأوامر الوزارة فالإجراء الطبي الوحيد المطلوب تصريحولي الأمر به هو الإصابة بالعمق.⁵⁸ وقالت امرأة لـ هيومن رايتس ووتش: "لدي مشكلة في عنق الرحم. وقال لي الأطباء إنني بحاجة لعملية وإنني لن أتمكن من إنجاب المزيد من الأطفال. اضطررت لإحضار زوجي إلى المستشفى للتتوقيع بالموافقة على العملية".⁵⁹ ووصف أحدى الطبيبات إحباطها من هذه السياسة: "لماذا يجب أن يوقع الزوج بالموافقة على هذه الإجراءات الطبية؟ لماذا تنتظر حتى تلتقي العلاج؟ لماذا لو لم يكن مهتماً بسلامتها البدنية؟"⁶⁰

وقالت طبيبة أخرى لـ هيومن رايتس ووتش: "حين لا يتوافرولي شرعي، تتطبق بعض المستشفيات الموافقة على الإجراءات الطبية من قبل استشاريين طبيين ومدير طبي. لكن إذا كانت حالة طوارئ فيمكننا القيام بالإجراء".⁶¹ وقالت امرأة لـ هيومن رايتس ووتش: "احتاجت شفيري للحصول على الموافقة لإدخال خط وريدي في مجرى الدم. وجعلنا السائق يوقع بالموافقة".⁶²

والنساء اللاتي يصلن المستشفى للولادة دونولي أمر معهن يتعرضن علىالأخص للخطر بما أن السلطات قد تقول بأن الحمل كان نتيجة علاقة خارج نطاق الزواج، وهي جريمة. وقال طبيب نفسي لـ هيومن رايتس ووتش:

⁵⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. علي القحطاني، مدير عام المستشفيات، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

⁵⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب، الرياض، 2006 (تم حجب التاريخ).

⁵⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. علي القحطاني، 12 مارس/آذار 2008.

⁵⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الدمام، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁶⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيبة في الرياض، 2006 (تم حجب التاريخ).

⁶¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيبة، الرياض، 2006 (تم حجب التاريخ).

⁶² مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الدمام، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

إذا جاءت امرأة [حامل] إلى المستشفى ومعها ولی أمر، يمكنها المغادرة مع أي أحد، حتى لو كان السائق. وإذا جاءت دون ولی أمر، تصبح "قضية تتولاها الشرطة" وتحتاج ولی أمر لكي يحضر إلى المستشفى ويأمر بإخراجها. وتبقى هنا إذا لم يحضر أحد ليأخذها.⁶³

وقال طبيب في مستشفى الرياض العسكري لـ هيومن رايتس ووتش إنه منذ عامين حضرت امرأة إلى المستشفى للولادة دون ولی أمرها وكانت بحاجة لعملية قيصرية طارئة. وكان زوجها خارج البلاد ولم يكن معها تصريح منه بالعملية. وأجرى الطبيب العملية في ظل التعرض لمسؤولية شخصية كبيرة. وما إن تمكن الزوج من الحضور إلى المستشفى، تمكنوا من تزوير تاريخ التصريح بإجراء العملية.⁶⁴

الإسهام في تعرّض المرأة للعنف

لا يوجد مكان آخر نرسلها إليه. دائمًا ما ستقابلنا مشكلة ولی الأمر. نتعامل مع كل قضايا الإساءة ثم يذهبن إلى البيت. تتصح الشرطة النساء بالعودة إلى أزواجهن. لا يفعلون شيئاً قد يتسبب في فضيحة. ينصحونهن بأنه من المهم تقادري الفضيحة ثم يقتنعن بهذا.

- ناشطة سعودية بالمجال الاجتماعي، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006

إن فرض ولاية الرجل على المرأة تجعل من شبه المستحيل على ضحايا العنف المنزلي السعي بشكل مستقل إلى الحصول على الحماية أو التعويض القانوني. وكثيراً ما تطلب الشرطة من النساء والفتيات الحصول على إذن أولي الأمر قبل التقدم بشكوى جنائية، حتى لو كانت الشكوى ضد ولی الأمر.⁶⁵ وقالت ناشطة اجتماعية بمستشفى الحرس الوطني في الرياض إنها محبطة من هذه السياسة وأوضحت مثلاً على عدم قدرة المستشفى على الاستجابة لحالات العنف ضد النساء: جاءت امرأة سعودية في أواخر الثلاثينات إلى المستشفى بعد أن أطلق زوجها عليها الرصاص. وقالت الناشطة الاجتماعية لـ هيومن رايتس ووتش: "كان زوجها ضابط شرطة متلاعنة، وهو مدمن على الخمور والمواد المخدرة. جاءت مرتين مُصابة بجرح من عيار ناري. وبعد أن عالجناها أول مرة ذهبت مع الشرطة لسؤالها إن كانت تريد التقدم بشكوى. ولكي تفعل هذا فعليها أن تحصل على إذن ولی الأمر

⁶³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب نفسي، الدمام، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁶⁴ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب، الرياض، 2006 (تم حجب التاريخ).

⁶⁵ قال أشخاص يساعدون ضحايا العنف المنزلي لـ هيومن رايتس ووتش إن الشرطة كثيراً ما تتذرع بغياب إذن ولی الأمر حتى لا تسجل الشكوى، حين ترفض التدخل في قضايا العنف المنزلي. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب نفسي، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006، ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناشطة في المجال الاجتماعي، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

بتقديم شكوى بالنيابة عنها في قسم الشرطة بحيها السكني". وبطبيعة الحال اختارت المرأة ألا تتقدم بالشكوى. وحين أطلق عليها زوجها النار للمرة الثالثة ماتت متاثرة بجراحها في المستشفى.⁶⁶

وغياب تشريع محدد يُجرم كل أشكال العنف الأسري وشبه استحالة إلغاء الولاية الممنوحة للأقارب الذين يسيئون إلى المرأة يمكن أن تسبب في خوض النساء والأطفال حياة من العنف. وطبقاً لمحامية تعمل مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (منظمة حقوق الإنسان الوحيدة شبه المستقلة في البلاد)، فإن إلغاء ولاية الأب، حتى لو كان مسيئاً، هي إحدى أصعب القضايا التي يمكن توليتها. ولا تتعذر نسبة النجاح فيها 1 إلى 2%.⁶⁷ وفي أحد القضايا استغرقت المحكمة خمسة أعوام لإلغاء وصاية أب أساء جنسياً إلى أطفاله.⁶⁸ وقال طبيب نفسي لـ هيومن رايتس ووتش إنه في أحد القضايا أساء الأب جنسياً إلى بناته الخمس. وحين اشتكى إداهن إلى الشرطة سألاها أن تطلبولي أمرها إلى مركز الشرطة للتقدم بشكوى.⁶⁹ وقال طبيب آخر يدير عيادة خاصة لـ هيومن رايتس ووتش: "لا توجد قوانين لحماية المرأة. كل يوم نرى حالات ولا يوجد ما نفعله لحمايتها. هذه ابنته أو زوجته، إذن يمكنه أن يفعل بها ما يحلو له. لا توجد قوانين لحماية المرأة من المواقف المنطوية على الإساءة".⁷⁰

والأجواء السائدة للفصل الجنسي تجعل النساء يتربعن في التحدث إلى أحد بمركز الشرطة (كل ضباط مراكز الشرطة من الرجال). وأبدت سيدات سعوديات كثيرات ترددًا في مجرد الاتصال بالشرطة دون وجودولي الأمر في البيت. وقالت ناشطة اجتماعية لـ هيومن رايتس ووتش: "لا يمكن للمرأة أن تدخل مركز الشرطة ببساطة هكذا. يجب أن يكون معهاولي شرعي".⁷¹ ولم ترد السلطات السعودية على مطالبة هيومن رايتس ووتش بالإحاطة بمعلومات حول ما إذا كانت الشرطة تطلب رسميًّا إذنولي الأمر لإدخال النساء إلى مركز الشرطة.⁷²

حرمان المرأة من الحق في المساواة أمام القانون
إننا نواجه المهانة يوميًّا. ونحن بحق ليست لنا هوية.
- أستاذة جامعية سعودية، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁶⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناشطة اجتماعية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁶⁷ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامية، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض، 12 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁶⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناشطة اجتماعية، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، 12 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁶⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع طبيب نفسي، الرياض، 4 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁷⁰ مقابلة هاتمية لـ هيومن رايتس ووتش مع طبيب يدير عيادة خاصة، 9 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁷¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ناشطة اجتماعية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁷² رسالة هيومن رايتس ووتش إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية، 10 مايو/أيار 2007.

بينما في الغالبية العظمى من الدول تحرم الحكومات الأقليات ومن لديهم إعاقات ذهنية معينة من الحق في اتخاذ القرارات بأنفسهم، فإن الحكومة السعودية تفرض هذه القيود المفروضة على الأهلية القانونية، على كل النساء البالغات ممن لديهن أهلية كاملة. ومن حيث الجوهر، تحرم ولاية الرجل المرأة السعودية من حقها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في "أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية".⁷³ وتعامل السلطات السعودية النساء البالغات على أنهن فضل في نظر القانون لا يحق لهن إلا القليل من السلطة في كل ما يتصل بحياتهن وسلامتهن.

النساء والمحاكم

باعتبارهن قاصرات في نظر القانون، تعاني النساء من قيود كثيرة مفروضة على قدرتهن على اللجوء إلى المحاكم والحكومة دون وجود ممثليهن من الرجال. وتستمر النساء في المعاناة من الصعوبات في رفع القضايا أو الاستماع لهن في المحكمة دون وجودولي شرعي. وترفض المحاكم بشكل عام قبول شهادة المرأة المسلمة في القضايا الجنائية.⁷⁴ وقالت امرأة لـ هيومن رايتس ووتش إن القضاة رفضوا السماح لهما بالتحدث في المحكمة لأن صوتيهما عوره.⁷⁵ ولم يمنح القضاة الحق في التحدث بالنيابة عنهما إلى المحرم الخاص بكل منهما. وسألنا عن هذا فقال مسؤول سابق بوزارة العدل لـ هيومن رايتس ووتش إن النساء لهن الحق في الحضور بقاعة المحكمة والتحدث إلى القاضي إذا كن يرتدين النقاب. وأضاف أن آية قيود: "... يمكن اعتبارها حالة استثنائية. فهي تتباين من حالة لأخرى. إذ يجب ألا ترفع أي امرأة صوتها أو تتحدث بصوت مبالغ في أنوثتها في قاعة المحكمة".⁷⁶ وتطلب المحاكم السعودية وجود المعرف (وهو شخص قادر على التعرف إلى المرأة مرتدية النقاب) لتأكيد هوية المرأة قبل دخولها قاعة المحكمة، إذ لا يكفي وجود بطاقة الهوية الخاصة بها معها. وأكد هذا الممثل عن الوزارة نفسه أنه دون وجود أقسام خاصة للنساء في المحاكم تديرها عاملات من النساء قادرات على التعرف على هوية المرأة، يصبح مطلوباً من كل النساء إحضار معرف معهن.⁷⁷ وقال محامي لـ هيومن رايتس ووتش: "الاتجاه السائد في محاكم الشريعة هو أن الناس ليسوا بحاجة

⁷³ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مادة 15.

⁷⁴ انظر: Fu'ad Abd al-Mun'im Ahmad, On Criminal Lawsuits in Islamic Jurisprudence (Riyadh: Modern Arab Bureau, 2001) صفحة 177. بالإضافة إلى أن شهادات غير المسلمين لا يسمح بها إلا في حالة "الضرورة"، خاصة أثناء "السفر". المرجع السابق، صفحة 101. انظر أيضاً، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، "تقارير الدول الـ 180 الخاصة بممارسات حقوق الإنسان، 2006: السعودية"، 6 مارس/آذار 2007، على: <http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2006/78862.htm> (تمت الزيارة في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

⁷⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الرياض، 5 ديسمبر/كانون الأول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحدى عضوات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁷⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شيخ د. أحمد بن حمد المزید، 10 مارس/آذار 2008.

⁷⁷ المرجع السابق.

لمحامين للتعامل مع الشيخ. بالطبع لا يمكن للمرأة التحدث إلى الشيخ بنفسها. إذا فعلت فعلتها أن تكون مرتدية نقاب، ويُفضل أن يتكلم المحرم بالنيابة عنها.⁷⁸ وطبقاً لمحامي آخر: "اللأسف يعتبر القضاة أن النساء ناقصات عقل ودين، ولهذا فلا يوافقون عموماً على أقوالهن وحججهن".⁷⁹

وقد تسببت سياسة الولاية الحكومية في خلق تناقض قانوني، تكون المرأة فيه مسؤولة قانوناً عن أي جرائم ترتكبها وفي الوقت نفسه فهي غير متمتعة بالأهلية القانونية الكاملة. وفي الواقع الأمر لم تحدد المملكة العربية السعودية سنّاً دنياً للمسؤولية الجنائية للفتيات. وفيما لا يوجد قانون يحدد سنّاً موحدة لبدء معاملة الأطفال كبالغين في القضايا الجنائية، فإن مجلس كبار العلماء أعلن أن البلوغ الجسدي للطفل يعني إمكانية معاملته كشخص بالغ في قضايا القتل والقتل الخطأ.⁸⁰ وفيما تذكر الحكومة السعودية على النساء حقهن في اتخاذ القرارات طيلة حياتهن، فهي لا تتوانى عن تحملهن مسؤولية أفعالهن لدى البلوغ. إذ قالت امرأة: "إذا ارتكبنا جريمة، تكون مسؤولات عنها مثل أي رجل. لكن إذا أردنا التعامل مع شوؤوننا وأموالنا، لا يمكننا هذا".⁸¹

أوراق الهوية

ولم تمنح الحكومة النساء الحق في بطاقة هوية مستقلة إلا في عام 2001. وقبل عام 2001 كانت السلطات تسجل كل النساء السعوديات تحت اسم الأب أو الزوج في البطاقة العائلية الخاصة به. والحصول على بطاقة الهوية المنفصلة هو أمر اختياري وما زال يتطلب إذنولي الأمر. وطبقاً لنظام الأحوال المدنية السعودي فإن كل من يتم 15 عاماً من المواطنين السعوديين من الذكور عليه أن يذهب إلى قسم الأحوال المدنية للحصول على بطاقة الهوية، واستخراج النساء لهذه البطاقة اختياري، وهو اختياري أيضاً لمن يتراوح عمرهم بين 10 إلى 15 عاماً، وهذا بعد موافقةولي.⁸² وقالت امرأة تبلغ 22 عاماً لـ هيومن رايتس ووتش: "ليس لي الحق في طلب بطاقة هوية. يقول القانون إن كل النساء يجب أن تكون لديهن بطاقة هوية، لكن يجب الحصول على إذنولي الأمر. وأنا أسأل أبي أن يصطحبني لاستخراج البطاقة منذ عام، لكنه يرفض".⁸³ وفيما يُقال إن وزارة

⁷⁸ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁷⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محامي، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض، 12 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁸⁰ لاطلاع على عرض تفصيلي لنظام عدالة الأحداث في المملكة العربية السعودية، يرجى زيارة: هيومن رايتس ووتش، كبار قبل الآوان: الأطفال في نظام العدالة الجنائية السعودي"، مجلد 20، عدد 4 (E)، مارس/آذار 2008، على: <http://hrw.org/arabic/reports/2008/saudicrd0308>

⁸¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إحدى أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الرياض، 15 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁸² انظر الجزء 8 (بطاقات الهوية والأسرة)، المرسوم الملكي رقم 7، تاريخ 20/4/1407 هـ (الموافق 21 ديسمبر/كانون الأول 1986)، مادة 76.

⁸³ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الدمام، 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

الداخلية قد اتخذت مؤخراً قراراً بنفي الاحتياج لإذن ولـي الأمر لـكي تصدر المرأة بطاقة الهوية لنفسها أو لأطفالها، فلم تتمكن هـيـوـمـن رـايـتـس وـوـتـشـ من العثور على أي دليل مكتوب على هذا القرار. وحتى مارس/آذار 2008 كانت النساء السعوديات يـشـتكـينـ من استمرار المسؤولـيـنـ في مـطـالـبـتـهـنـ بـإـذـنـ ولـيـ الأمرـ منـ أجلـ إـصـدـارـ البطـاقـاتـ.

وفيما تضـغـطـ هـيـةـ الأـمـرـ بـالـمـعـرـوفـ عـلـىـ الـمـرـأـةـ السـعـوـدـيـةـ لـارـتـدـاءـ النـقـابـ فـيـ الـأـمـاـكـنـ الـعـامـةـ،ـ وـفـيـهـنـ يـظـهـرـنـ بـوـجـوـهـهـنـ الـمـكـشـوـفـةـ فـيـ بـطـاقـاتـ الـهـوـيـةـ.ـ وـعـلـىـ الـمـرـأـةـ السـعـوـدـيـةـ الـتـيـ تـرـتـدـيـ النـقـابـ الـكـامـلـ أـنـ تـحـضـرـ الـمـعـرـفـ لـيـتـعـرـفـ عـلـيـهـاـ لـكـيـ يـتـمـ تـنـفـيـذـ أـيـ إـجـرـاءـاتـ إـدـارـيـةـ قـدـ تـنـتـطـلـبـ التـعـرـفـ عـلـىـ هـوـيـتـهـاـ فـيـ الـإـدـارـاتـ الـحـكـوـمـيـةـ الـتـيـ لـاـ تـوـجـدـ فـيـهـاـ أـقـسـامـ لـلـنـسـاءـ.ـ وـقـالـتـ اـمـرـأـةـ لـهـيـوـمـنـ رـايـتـسـ وـوـتـشـ:ـ "ـلـاـ أـحـدـ يـعـتـرـفـ بـبـطـاقـاتـ الـهـوـيـةـ الـخـاصـةـ بـنـاـ.ـ لـاـ يـمـكـنـنـيـ حـتـىـ الـذـهـابـ لـأـخـذـ أـورـاقـ الـطـلـاقـ بـاـسـتـخـادـ الـبـطـاقـةـ.ـ إـذـاـ حـاـوـلـتـ سـيـطـلـيـبـوـنـ مـنـيـ أـنـ أـحـضـرـ مـنـ يـتـعـرـفـ عـلـيـ"ـ.ـ وـحـتـىـ أـكـثـرـ الـأـمـرـوـرـ اـعـتـيـادـيـةـ تـنـتـطـلـبـ وـجـودـ الـمـعـرـفـ.ـ مـثـلـاـ تـحـظـرـ بـعـضـ مـتـاجـرـ الـهـوـاـنـفـ الـنـقـالـةـ عـلـىـ الـنـسـاءـ شـرـاءـ الـأـجـهـزـةـ دـوـنـ وـجـودـ لـيـ الـأـمـرـ.ـ وـقـالـتـ اـمـرـأـةـ لـهـيـوـمـنـ رـايـتـسـ وـوـتـشـ:ـ "ـتـحـاـوـلـ اـبـنـتـيـ الـحـصـولـ عـلـىـ [ـهـاـفـنـقـالـ]ـ وـقـالـتـ لـلـبـائـعـ إـنـهـاـ يـمـكـنـهـاـ الـكـشـفـ عـنـ وـجـهـهـاـ لـتـأـكـيدـ هـوـيـتـهـاـ،ـ لـكـنـ الـبـائـعـ رـفـضـ"ـ.⁸⁴

صعوبات خاصة تواجه المطلقات والأرامل

غياب الأهلية القانونية الكاملة يؤثر على المطلقات والأرامل على وجه الخصوص، والعديدات منهن يجدن الحياة في السعودية صعبة دون وجود ولـيـ أمرـ مستـعـدـ وـقـادـرـ عـلـىـ الـذـهـابـ إـلـىـ الـمـكـاتـبـ الـحـكـوـمـيـةـ بـالـنـيـابـةـ عـنـهـنـ.ـ وـقـالـتـ اـمـرـأـةـ لـهـيـوـمـنـ رـايـتـسـ وـوـتـشـ:ـ "ـأـحـتـاجـ لـوـلـيـ أـمـرـ فـيـ كـلـ شـيـءـ،ـ وـالـفـقـرـ يـصـبـعـ مـنـ هـذـاـ الـوـضـعـ.ـ فـالـنـسـاءـ يـضـعـنـ فـيـ غـيـابـ وـلـيـ الـأـمـرـ.ـ حـيـاتـهـاـ كـلـهـاـ تـتـوـقـفـ.ـ لـاـ يـمـكـنـهـاـ فـعـلـ أـيـ شـيـءـ"ـ.ـ وـقـالـتـ اـمـرـأـةـ أـخـرـىـ لـهـيـوـمـنـ رـايـتـسـ وـوـتـشـ إـنـ أـمـهـاـ قـرـرـتـ الـتـزـوـجـ ثـانـيـةـ بـسـبـبـ الـمـشـكـلـاتـ الـنـاجـمـةـ عـنـ غـيـابـ وـلـيـ الـأـمـرـ.ـ وـقـالـتـ:ـ "ـاـضـطـرـتـ لـلـتـزـوـجـ لـكـيـ تـجـزـ مـاـ تـرـيدـ إـنـجـازـهـ،ـ وـقـالـتـ لـيـ:ـ بـعـتـ جـسـديـ كـيـ أـتـمـكـنـ مـنـ إـتـامـ مـعـالـمـاتـيـ إـدـارـيـةـ.ـ لـقـدـ أـضـرـرـتـ بـسـمعـتـيـ وـكـرـامـتـيـ،ـ لـكـنـنـيـ تـمـكـنـتـ مـنـ تـصـرـيفـ أـمـورـيـ...ـ وـرـأـيـتـ كـمـ عـانـتـ أـمـيـ مـنـ الـوـلـاـيـةـ.ـ لـاـ يـمـكـنـنـاـ اـتـخـاذـ خـطـوـةـ وـاحـدـةـ دـوـنـ موـافـقـةـ وـلـيـ الـأـمـرـ"ـ.⁸⁵

وفيما تـنـقـلـ السـلـطـاتـ فـيـ الـعـادـةـ الـوـلـاـيـةـ عـلـىـ الـمـطـلـقـاتـ وـالـأـرـاملـ إـلـىـ أـقـرـبـ الـأـقـارـبـ الـرـجـالـ لـهـنـ،ـ فـإـنـ بعضـ الـأـجـنبـيـاتـ الـلـاتـيـ حـصـلـنـ عـلـىـ الـجـنـسـيـةـ السـعـوـدـيـةـ بـوـاسـطـةـ الـزـوـاجـ ثـمـ طـلـقـنـ بـيـقـنـ فـيـ الـمـمـلـكـةـ

⁸⁴ مقابلة هـيـوـمـنـ رـايـتـسـ وـوـتـشـ معـ اـمـرـأـةـ سـعـوـدـيـةـ،ـ 5ـ دـيـسـمـبـرـ/ـكـانـونـ الـأـوـلـ 2006ـ.

⁸⁵ مقابلة هـيـوـمـنـ رـايـتـسـ وـوـتـشـ معـ اـمـرـأـةـ سـعـوـدـيـةـ،ـ الـرـيـاضـ،ـ 16ـ دـيـسـمـبـرـ/ـكـانـونـ الـأـوـلـ 2006ـ.

دون ولی أمر، وبينما تعود غالبيتهن إلى بلادهن الأصلية، فإن بعضهن يبقين في السعودية لضمان اتصالهن بأطفالهن. وقالت امرأة منها، وهي مطلقة، لـ هيومن رايتس ووتش: "أنا بلا محرم، مما يجعلني شخصاً غير مرغوب فيه في السعودية... لا يوجد فعلياً في هذا النظام. جواز سفري هو جواز سفر خاص بالزواج، ولكي أنتقل إلى جواز سفر مستقل فأنا بحاجة لبطاقة هوية".⁸⁶ إلا أنها غير قادرة على استخراج بطاقة هوية دون وجود ولی أمر، وتحتاج لإذن زوجها السابق لتمكن من السفر بجواز سفرها الحالي. كما أنها فلقة من أنها إذا عادت إلى دولتها الأصلية فقد ترفض السلطات السعودية منها تأشيرة للعودة إلى السعودية لرؤية أطفالها.

حرمان المرأة من الحق في حرية التنقل

هل إعالة الابن للأخ للأخت تمنحه سلطة تقييد تنقلاتها؟ وماذا يكون الحال لو كان ذلك الابن أو الأخ يتسم بالعقوق والقسوة على والديه أو أخواته فرفض أن يسمح لأمه بالسفر حتى في حالات الضرورة؟"

- الكاتبة السعودية نورا الخريجي، رسالة مفتوحة إلى مجلس الشورى، أبريل/نيسان

⁸⁷ 2000

ولا توجد دولة تقييد تنقل سكانها من النساء أكثر مما تفعل المملكة العربية السعودية. إذ تحظر وزارة الداخلية على النساء السعوديات استقلال طائرة دون إذن كتابي من ولی شرعاً. ولدى السفر دون وجود ولی أمر معها، تطالب الوزارة المرأة السعودية بالسفر بالبطاقات الصفراء التي تحدد عدد الرحلات وعدد الأيام التي يوافق ولی الأمر عليها.⁸⁸ كما تمنع السلطات النساء من الحق في الحصول على جواز سفر دون إذن ولی الأمر.⁸⁹ ويشمل موقع وزارة الداخلية الإلكتروني قسماً خاصاً بـ "تصاريح السفر للنساء والأطفال" وجاء فيه بوضوح: "لا يمكن لأصحاب جوازات السفر أن يسافرن قبل استخراج تأشيرة سفر من وزارة الخارجية وموافقة ولی الأمر ضرورية لاستخراج

⁸⁶ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة حاصلة على الجنسية السعودية، الرياض، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁸⁷ انظر: Arab news، 4 أبريل/نيسان 2000.

⁸⁸ انظر الملحق للاطلاع على عينة من البطاقة الصفراء المطلوبة لسفر النساء ودهن خارج المملكة.

⁸⁹ طبقاً لإرشادات وزارة الداخلية، "إجراءات استخراج جواز سفر للمرأة السعودية هي نفس إجراءات الرجل السعودي لكن ولی الأمر يجب أن يحضر للموافقة على إصدار جواز السفر"، انظر وزارة الداخلية، المديرية العامة للجوازات، على: http://www.moi.gov.sa/wps/portal/passports/kcxml/04_Sj9SPyksyoxPLMnMzovMoY_QjzKLNzSMdwp2AclB2c76kRiho6uWEVdkETD9aOQzItCMi8KyZQoJL1BqXn63vq-Hvm5qfoBgW5oaERBpmeuo6OigDjSg41/delta/base64xml/LolDUolKQ1RPN29na21B1SEvboVvUUFBSVFnakZJQUFRaENFSVFqRoVBLzRKRMlDbzBlaDFpY29uUVZHaGQtcolRIS83XzExXoozNC8y?WCM_PORTLET=PC_7_11_M34_WCM&WCM_GLOBAL_CONTEXT=/wps/wc (تمت الزيارة في 15 سبتمبر/أيلول 2007).

التأشيرية".⁹⁰ وقد يوقف المسؤولون بالمطار أي امرأة ويمعنونها من استقلال طائرة إن لم يكن معها التصريح. وقالت امرأة تبلغ من العمر 35 عاماً، وتدعى (وفاء أ.). لـ هيومن رايتس ووتش: "عملت لخمسة أعوام في أحد البنوك. كنت مستقلة مالياً بشكل تام. لكن المشكلة الكبرى التي واجهتني هي أنه ليس مسموحاً لي بالسفر حتى إلى جدة أو المنطقة الشرقية دون إذن. أحياناً اضطر للعمل في جدة لكن لا يمكنني الذهاب". ونقل والد وفاء حق الولاية إلى أخيها وهو أصغر منها بعشرة أعوام: "منه أبي تحكم كامل في مسؤولية كاملة عني... ما زال أبي هوولي الأمر على الورق، لكن أخي هوولي الأمر الفعلي".⁹¹ والنساء الأجنبيات الأقل من 45 عاماً المسافرات إلى المملكة للحج مطلوب منهن السفر مع قريب من الرجال كمحرم لهن.⁹²

وما زالت السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تحظر قيادة النساء. ويمعن حظر القيادة، ومعه القيود المفروضة على تمتع النساء بوسائل النقل العام المتوفرة، يمنع النساء السعوديات من المشاركة الكاملة في الحياة العامة. وفيما تزعم الحكومة بأنه لا يوجد حظر رسمي،⁹³ فلا توجد نساء يقمن بقيادة السيارات في المملكة، بما أنه معروف علناً أنه غير مسموح بقيادة النساء. ثم صدرت فيما بعد فتوى من الشيخ الراحل عبد العزيز بن عبد الله بن باز، وهو رئيس هيئة كبار العلماء السابق، وأكّدت الفتوى على الحظر، وجاء فيها:

معلوم أنها [القيادة] غير مسموح بها. فقيادة النساء تؤدي إلى مفاسد... منها: الاختلاط بالرجال بدون حذر، ومنها: ارتكاب المحظور الذي من أجله حُرمت هذه الأمور.⁹⁴

وفي 6 نوفمبر/تشرين الثاني 1990، قادت بعض النساء السعوديات سياراتهن في ساحة انتظار بالرياض احتجاجاً على الحظر على القيادة. وأوقفت شرطة السير الاحتجاجات، ونقلتهن إلى

⁹⁰ المرجع السابق.

⁹¹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الرياض، 19 ديسمبر/كانون الأول 2006.

⁹² جاء في موقع السفارة السعودية بواشطن العاصمة: "مطلوب من كل السيدات المسافرات للحج أن يكون معهن محرم، ويجب تقديم إثبات بالقراءة مع استماره التقديم. وأي امرأة أكبر من 45 عاماً يمكنها السفر دون محرم وهذا برفقة مجموعة مهنية وعلها تقدير رسالة بعدم اعتراض زوجها أو ابنها أو شقيقها على سفرها للحج مع المجموعة المذكورة. ويجب أن تكون هذه الرسالة موثقة". انظر "متطلبات الحج"، على: <http://www.saudiembassy.net/Travel/hajj.asp> (تمت الزيارة في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2007).

⁹³ قالت الحكومة السعودية: "لا يوجد حُكم في القانون يحظر النساء من قيادة السيارات. إلا أن هذه المسألة خاضعة للدراسة وتتطلب مهلة زمنية لتنفيذها". انظر لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ردود على قائمة الموضوعات وأسئلة مشمولة في وثيقة رقم: 5 CEDAW/C/SAU/Q/2, A.H. 1428 (A.D. 2007), UN Doc. CEDAW/C/SAU/Q/2/Add.1 (2007).

⁹⁴ انظر: Muhammad bin Abdul-Aziz Al-Musnad, *Islamic Fatawa Regarding Women* (Riyadh: Darussalam Publications, 1996) صفحة 310.

الاحتجاز ثم تم إطلاق سراحهن بعد أن وقع أولياء أمورهن على بيانات بعد محاولة القيادة مجدداً أبداً. وأوقفت الحكومة النساء عن وظائفهن الحكومية، وصادرت جوازات سفرهن وأمرتهن بعدم التحدث إلى الصحافة. وتم إجبار بعض النساء على الابتعاد عن أعمالهن لمدة ثلاثة أعوام.⁹⁵ وبعد 16 عاماً، قالت إحدى هؤلاء النساء لـ هيومن رايتس ووتش إنها تعتقد أنها حُرمت من فرص وظيفية كثيرة لأنها شاركت في الاحتجاج.⁹⁶

حرمان المرأة من الحق في المساواة في الزواج الحق في حرية اختيار الزوج

مثُل دول أخرى فيها غالبية من السكان المسلمين، فإن السعودية تعتمد على نظام قانوني شخصي يُستند إلى الشريعة، والتي تتعامل مع الزواج باعتباره عقد يتم بالاتفاق بين طرفيه يعرض فيه أحد الطرفين الزواج (الإيجاب)، ويقبل الطرف الآخر (القبول).⁹⁷ وتحد السلطات السعودية من قدرة المرأة على الدخول بمحض إرادتها في عقد زواج بمطالبتها بوجوب توافر إذنولي الأمر. وولاية الأمر في الزواج هي نوع من الثني: ولاية الأمر مع الحق في الإجبار (ولاية الإجبار)، وولاية الأمر دون الحق في الإجبار (ولاية الندب).⁹⁸ وطبقاً للعلماء، أي رأي علماء المذهب الحنفي، فإن "ولي الأمر الأب أو الجد للفتاة القاصر أو البكر يحق له الموافقة على زواجهما دونأخذ رأيها".⁹⁹ إلا أن المذهب الحنفي يوصي بالأخذ بموافقة البكر التي بلغت سن الرشد على زواجهما، وكذلك موافقة القاصر التي سبق لها الزواج.¹⁰⁰ وفي السعودية يتمتع أولي الأمر أيضاً بسلطة أحادية في إنهاء الزيجات التي يرونها غير متكافئة.

وفي أبريل/نيسان 2005 تحدث المفتى العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، رئيس مجلس كبار العلماء، ضد الزيجات الجبرية، وقال: "إن إجبار امرأة على التزوج بشخص لا تريده ومنعها من التزوج بمن

⁹⁵ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أستاذة جامعية شاركت في الاحتجاجات، الرياض، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

⁹⁶ المرجع السابق.

⁹⁷ لم يحدد القانون السعودي حد أدنى لسن الزواج. والسبب في هذا مقدم في تقرير السعودية المرفع للجنة حقوق الطفل: "في الأحوال الاجتماعية لم تحدد الأنظمة سنًا معيناً للزواج، حيث إن الشريعة الإسلامية قد راعت التفاوت في القدرة على الزواج، وشجعت عليه عند القدرة بما يكفل سعادة الطرفين وسعياً إلى منع العديد من المخاطر الاجتماعية المرتبطة على تأجيل سن الزواج. وتتساند هذه المرونة في الشريعة الإسلامية على الاستجابة لحاجات الذكور والإثاث المقاومة وتحقيق المصلحة للطرفين". انظر: "حكومة المملكة العربية السعودية، التقرير الدوري الثاني المقدم إلى لجنة حقوق الطفل، CRC/C/136/Add.1 21 أبريل/نيسان 2005. فقرة 37.

⁹⁸ انظر: *Jamal J. Nasir, The Status of Women under Islamic Law and Under Modern Islamic Legislation* (London: Graham & Trotman, 1990) صفحة 9.

⁹⁹ المرجع السابق، صفحة 10.

¹⁰⁰ المرجع السابق.

تختار... هو أمر غير مسموح به" في الشريعة الإسلامية.¹⁰¹ إلا أنه حتى اليوم لم تفعل الحكومة شيئاً حيال حظر قضاة محكمة الشريعة من منع النساء عن اختيار أزواجهن أو إجبارهن على الطلاق حين يصر أولي الأمر على هذا.

وتوضح إحدى القضايا الحديثة التي منحت أهمية بالغة في السعودية، درجة امتداد سلطةولي الأمر في إنهاء الزواج الذي يراه غير مقبول. القضية تخص الطلاق الجبري لفاطمة عزاز البالغة من العمر 34 عاماً من منصور التميمي.¹⁰² إذ أن أخ فاطمة عزاز غير الشقيق زعم بعد وفاة والدهما بأن منصور زور نسبه القبلي حين طلب الإذن بالزواج من فاطمة. وبينما فاطمة، وكانت حامل أثناء الجلسة الأولى، أخطرت القاضي إبراهيم الفراج في المحكمة بمدينة الجوف الشمالية إنها تريد البقاء متزوجة، فقد حكم لصالح الأخوة وأمر بالطلاق في أغسطس/آب 2005. ورأى القاضي أن النسب القبلي للتميمي غير متكافئ اجتماعياً للزواج من فاطمة عزاز، وأعلن أن الزواج يمكن أن يضر بسمعة أسرة عزاز، بما أن التميمي من طبقة اجتماعية أقل. وبعد حكم المحكمة، ضايق مسؤولو المنطقة الشرقية، التابعين لوزارة الداخلية، ضايقاً الزوجين وعرضوهما للاضطهادات، بما في ذلك احتجاز عزاز وابنيها الصغيرين في سجن الدمام العام لأنها لم ترغب في العودة إلى أخواتها من الأب، الذين كانت تخشى التعرض للعنف على أيديهم بسبب تاريخ أسرتها في الخلافات. وفي أبريل/نيسان 2006 تم نقلها إلى مركز احتجاز آخر في الدمام، تديره وزارة الشؤون الاجتماعية، وما زالت فيه حتى كتابة هذه السطور. وأيدت محكمة تمييز الرياض في يناير/كانون الثاني 2007 حكم المحكمة الأولى، لتصبح حداً لإمكانية الطعن القضائي في القضية.¹⁰³

وفي فبراير/شباط 2007 احتجت مجموعة من النساء السعوديات إلى الملك عبد الله مطالبات برفع القضية إلى المجلس الأعلى للقضاء في محاولة للطعن في قرار المحكمة. وجاء في الشكوى أيضاً مطالبة الملك بإعادة تقييم "القوانين الخاصة بولاية الأمر في حالة النساء البالغات الراغبات".¹⁰⁴ ولم ترد الحكومة على هذه الشكوى. وقال رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية لـ هيومن رايتس ووتش في مارس/آذار 2008 إنه طلب من الملك التدخل عدة مرات في القضية. وكلفت الهيئة خبير شريعة

¹⁰¹ انظر: "Saudi Arabia bans forced marriage," *BBC News Online*, على: 12 أبريل/نيسان 2005 (تمت الزيارة في 4 أبريل/نيسان 2007). http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4437667.stm

¹⁰² لمزيد من المعلومات، انظر: 21 Andrew Hammond, "Saudi court to rule on reluctantly divorced couple," *Reuters News*, نوفمبر/تشرين الثاني 2006، و: Suzan Zawawi, "An Avalanche of Support for Fatima," *The Saudi Gazette* 7 فبراير/شباط 2007، و: Ebtihal Mubarak, "Fatima Case Verdict Opens Door to More Forced Divorced," *Arab News* 6 فبراير/شباط 2007.

¹⁰³ انظر: السعودية: الزوج والزوجة المنفصلان جبراً يواجهان مضائقات من قبل المسؤولين، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 17 يوليو/تموز 2007، على: <http://hrw.org/arabic/docs/2007/07/18/saudia16407.htm>

¹⁰⁴ انظر: MWANET, "Will Forced Divorce Become Rule-of-the-Day in Saudi Arabia?" 8 فبراير/شباط 2007، على: http://muslimahwritersalliance.com/articles/king_abdullah_petitioned.html (تمت الزيارة في 15 فبراير/شباط 2007).

بإجراه دراسة على عدم شرعيه الطلاق الذي سببه الخلافات القبلية، ويعتز مون إرسال الدراسة إلى المجلس الأعلى للقضاء.¹⁰⁵

الحق في المساواة فيما يتعلق بالوصاية على الأطفال

لا تحرم الحكومة السعودية المرأة من الحق في الولاية على نفسها فقط، بل أيضاً من الوصاية على أطفالها أثناء الزواج وبعد الطلاق.¹⁰⁶ وفي حالة الطلاق ينقل القانون آلياً الوصاية القانونية والفعالية إلى الآباء حين يكون الأولاد في سن التاسعة والفتيات في سن السابعة. وحتى حين تتجه النساء في حمل إحدى المحاكم على منحهن الوصاية الفعلية على أطفالهن (مثلاً حين يكون الأب غير قادر على رعاية الأطفال)، يحتفظ الآباء دوماً بالوصاية القانونية والحق في اتخاذ كل القرارات في حياة الطفل تقريباً. والنساء السعوديات المتزوجات والمطلقات على حد سواء قلن له يومن رايتس ووتش إنهن لا يمكنهن فتح حساب بنكي لأطفالهن أو إلهاقهن بالمدارس أو الحصول على ملفات من المدارس أو السفر مع الأطفال، دون إذن كتابي من والد الأطفال. وقالت امرأة له يومن رايتس ووتش: "حاولت إصدار شهادة ميلاد لطفلها البالغ من العمر سنة ولم أقدر. كانوا بحاجة للوصاية القانونية [لإجراء الطلب]. ولا يمكنني حتى إيداع شيك بنكي بمناسبة عيد ميلاده في حسابه".¹⁰⁷

وتكلمت يومن رايتس ووتش إلى امرأة مطلقة في الثلاثينات من عمرها وكانت تتمتع بالوصاية الفعلية على أطفالها فيما يحتفظ الأب بالوصاية القانونية. وفي ديسمبر/كانون الأول 2006 أوصى طبيبان بأن يجري ابنتها البالغ من العمر 11 عاماً عملية جراحية صغيرة. ورفض زوجها الموافقة على العملية إذ رأها غير ضرورية. وقالت: "تكلمت إلى شركة التأمين وقالوا إنهم حصلوا على الموافقة بإجراء العملية ثم تم إلغاؤها. سألهما عن السبب وقالوا لأن الأب حظر العملية". وفي محاولة للالتفاف على قراره كتبت رسائل إلى وزارة العدل وإلى حاكم الرياض وإلى رئيس هيئة حقوق الإنسان. وفي البداية قال لها مكتب الحكم إنه ليس بسعدهم شيء يفعلونه، لكن بعد أسبوعين قدموا لها تصريحاً بإجراء العملية.¹⁰⁸

¹⁰⁵ مقابلة يومن رايتس ووتش مع الشيخ تركي بن خالد السديري، رئيس هيئة حقوق الإنسان السعودية، الرياض، 8 مارس/آذار 2008.

¹⁰⁶ قوانين الوصاية على الأطفال في السعودية منحازة للرجال ولا تستند بأي من الأوجه على مصلحة الطفل. ولا يمنع القضاة الوصاية للنساء غير السعوديات وغير المسلمين. ومؤخراً في مارس/آذار 2006، أعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل عن قلقها من أن "المبدأ العام الخاص بمصلحة الطفل المذكور في المادة 3 من الاتفاقية لا يوجد بشكل منهجي في القوانين واللوائح والماراسات الخاصة بالأطفال، مثلاً فيما يخص وضع الطفل وقرارات الوصاية ومجال الرعاية البديلة". انظر لجنة حقوق الطفل، "النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بمقتضى المادة 44 من الاتفاقية، ملاحظات ختامية، السعودية، 17 مارس/آذار 2006، فقرة 30. انظر أيضاً: Abdullahi An-Na'im, *Islamic Family Law in a Changing World* (London: Zed Books, 2002) صفحة 102.

¹⁰⁷ مقابلة يومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الرياض، 7 ديسمبر/كانون الأول 2006.

¹⁰⁸ مقابلة يومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الرياض، 12 ديسمبر/كانون الأول 2006.

وأكدت طبيبة أطفال لـ هيومن رايتس ووتش أنه فيما يمكن للأب أو الأم التوقيع على إجراء عملية جراحية طبقاً لأوامر وزارة الصحة، فإن بعض الأطباء يفترضون أن والد الطفل فقط هو المخول بالتوقيع، وقالت: "يمكن أن توقع الأم عن طفلها. لكن ثمة بعض المشكلات لدى الأطباء. نحتاج لإعلامهم بأنولي الأمر هو الأم أو الأب".¹⁰⁹

وفي حالات استثنائية لا وجود فيها لولي الأمر على الأبناء، تسمح السلطات السعودية للمرأة بلعب دور الوصية على الأطفال، مع منحها حقوق الوصاية القانونية. وتكلمت هيومن رايتس ووتش إلى امرأة في الثلاثينات هي الوصي القانوني على اخرين مراهقتين، بينما ولـي أمرها هو عمها، وقالت: "أنا إنسانة مسؤولة... لدى وصاية على اخرين صغيرتين ويمكنني تحمل مسؤولية هاتين الفتاتين لكنني لا أتحمل مسؤولية نفسي. بل هناك من لا يعيوني بأية طريقة أو حتى يتصل بي ويتخذ قراراتي الحياتية بالنيابة عنـي".¹¹⁰ وأدى هذا لحالة غريبة تكون فيها المرأة مسؤولة عن آخرين بينما هي نفسها ما زالت عليها ولـي أمر يمنح وينـع في مختلف الجوانب الهامة من حياتها.

¹⁰⁹ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع د. مها المنيف، طبيبة أطفال، مستشفى الحرس الوطني، الرياض، 12 مارس/آذار 2008.

¹¹⁰ مقابلة هيومن رايتس ووتش مع امرأة سعودية، الرياض، 14 ديسمبر/كانون الأول 2006.

III. التزامات المملكة العربية السعودية بموجب القانون الدولي

ترى اللجنة أن الدولة الطرف عليها اتخاذ خطوات فورية للقضاء على ممارسة ولاية الرجل على المرأة

- الملاحظات الخاتمة للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فبراير/شباط 2008.

وبتصديق المملكة العربية السعودية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2001، فهي ملزمة باتخاذ اللازم للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.¹¹¹ وتنظر الاتفاقية المملكة العربية السعودية بأن: "تنهج، بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء، سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة" بما في ذلك: "أى تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أى ميدان آخر".¹¹²

وتلقي تحفظات السعودية على مواد أساسية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتحفظاتها العامة على الاتفاقية تلقي بالشك على التزامها بإحراز التقدم بمجال حقوق المرأة. وقد وضعت الحكومة السعودية تحفظاً عاماً لدى التصديق على الاتفاقية ذكرت فيه: "في حالة التعارض بين أي من أحكام الاتفاقية وقواعد الشريعة الإسلامية، تصبح المملكة غير ملتزمة بمراعاة الأحكام المتناقضة من الاتفاقية". وتأكد المملكة على كامل سلطتها بناء على الدين في التفرقة ضد النساء في أي من المجالات المحددة في الاتفاقية. كما "لا تعتبر المملكة العربية السعودية نفسها ملتزمة بالفقرة 2 من مادة 9 من الاتفاقية" التي تمنح المرأة نفس حقوق الرجل بالنسبة لجنسية الأطفال. والتحفظات متناقضة مع الغرض والغاية من الاتفاقية، مما يُعد مخالفة للقانون الدولي،¹¹³ وهي غير مقبولة لأنها تجعل من أحد الالتزامات الدولية الأساسية لا معنى فعلي له.

¹¹¹ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مادة 2، تصديق المملكة العربية السعودية على الاتفاقية اتخاذ الطابع الرسمي بواسطة تبني المرسوم الملكي رقم 25 في 5/28 [بشأن تصديق الملك على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة] في 28 أغسطس/آب 2000.

¹¹² اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مادة 1.

¹¹³ انظر مادة 19 (ج) من اتفاقية فيينا عن قانون المعاهدات، تم تبنيها في 23 مايو/أيار 1969 ودخلت حيز النفاذ في 27 يناير/كانون الثاني 1980 صفحة 331 *United Nations, Treaty Series, vol. 1155, 1980*

وتقر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة صراحة بأن القواعد الاجتماعية والثقافية هي مصدر الكثير من انتهاكات الحقوق، وتلزم الحكومات باتخاذ اللازم من إجراءات للتصدي لمثل هذه الانتهاكات. والمادة 5 (أ) من الاتفاقية تلزم الدول بـ: "تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة"¹¹⁴ وكما يتضح من النتائج التي خلص إليها هذا التقرير، فإن الحكومة السعودية لم تفعل إلا القليل حيال معالجة هذه الأعراف والممارسات التقليدية، وقد كرست نظاماً بالكامل يقوم على مبدأ دونية المرأة.

وفرض المملكة العربية السعودية لنظام ولادة الرجل على المرأة البالغة يخالف المادة 15 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تطالب بأن: " تمنح الدول الأطراف المرأة، في الشؤون المدنية، أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتساوي بينها وبينه في فرص ممارسة تلك الأهلية". ومطلوب من الدول الأطراف "اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التي يكون لها أثر قانوني يستهدف الحد من الأهلية القانونية للمرأة باطلة ولاعية"¹¹⁵ وفي المملكة العربية السعودية تمنح الحكومة الرجال وحدهم الحق في الأهلية القانونية الكاملة. وتحرم السلطات النساء من هذا الحق وبالتالي فهي تحرمنهن من القدرة على التصرف في شؤونهن الخاصة، وكذلك في شؤون أطفالهن.

وثمة الكثير من الاتفاقيات والجهات المُنفذة لاتفاقيات تقر بحق المرأة على قدم المساواة بالرجل في السفر والدراسة والعمل والحصول على الرعاية الصحية والتزوج دون تفرقة. والمادة 15 (4) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تلزم الدول بفرض "نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بتنقل الأشخاص وحرية اختيار محل سكناتهم وإقامتهم"¹¹⁶ والقيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل في المملكة تخالف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي يعتبر بمثابة القانون الدولي العرفي. والمادة 13 من الإعلان تنص على أن: "لكل فرد حرية التنقل و اختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة" وأنه: "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه". والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تتنص أيضاً على الحق في حرية التنقل. ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تعليقها العام على حرية التنقل، ذكرت أن على الدول الالتزام بحماية حرية الأفراد في التنقل خاصة فيما يتعلق بالمرأة. وذهبت إلى أن:

¹¹⁴ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مادة 5(أ).

¹¹⁵ المرجع السابق، مادة 15.

¹¹⁶ المرجع السابق، مادة 15(4).

"إخضاع حق المرأة في التنقل و اختيار مكان إقامتها لقرار شخص آخر، حتى لو كانت تربطه بها صلة قرابة، سواء بالقانون أو بالممارسة العرفية، أمر يتعارض مع أحكام الفقرة 1 من المادة 12".¹¹⁷ وبينما ليست السعودية دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد أخطرت الحكومة لجنة الأمم المتحدة في مارس/آذار 2003 بأنها سوف "تصدق قريباً" على العهد.¹¹⁸

وفيما يتعلق بعدم التمييز في العمل، فعلى السعودية التزامات إضافية لكونها دولة عضو في منظمة العمل الدولية، وباعتبارها طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز في العمل.¹¹⁹ ومنذ عام 1991 تكرر إبداء لجنة خبراء منظمة العمل الدولية لفتقها إزاء سياسة الحكومة السعودية الخاصة بالفصل بين الجنسين في محل العمل والمقدمة في المادة 160 من نظام العمل لعام 1969 (القانون السابق على نظام العمل الذي بدأ العمل به في عام 2006). وقالت اللجنة التالي فيما يتعلق بالفصل في محل العمل:

تلاحظ اللجنة مجدداً أن المادة 160 من نظام العمل له أثر ينلخص في إضفاء حالة من الحكم السلبي المسبق فيما يتعلق بفرص العمل والمعاملة بين الرجال والنساء، ولهذا فهو لا يتفق مع الاتفاقية. وحظر احتلال الرجال والنساء في محل العمل ينبع عنه الفصل بين العاملين على أساس من الجنس بما أنه يجعل وظائف النساء المتاحة مقتصرة على عمل لا يختلطن فيه إلا بالنساء ويعتبر مناسباً لطبيعتهن ولا يتعارض مع الأعراف القائمة.¹²⁰

كما انتقدت اللجنة اقتصار عمل المرأة على الوظائف المناسبة لطبيعتها والتي لا تتناسب مع "التقاليد".¹²¹ ودعت المملكة إلى مراجعة الوظائف والأنشطة التي لا يمكن للمرأة الاشتغال بها، على ضوء المعرفة العلمية الحالية والتقدم التكنولوجي في هذه الوظائف. وكما هو مذكور أعلاه، فيما لا يشمل نظام العمل السعودي الجديد – الذي دخل حيز التطبيق في 23 أبريل/نيسان 2006 – أحكاماً خاصة بالفصل بين الجنسين في محل العمل، فلا يوجد ما يكفي من أدلة على أن هذا الحكم أثر بأي حال من الأحوال على بيئة العمل الحالية، والتي ما زالت تتسم بالفصل إلى حد كبير.

¹¹⁷ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 27، حرية التنقل، (1999) UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.9 فقرة 6.

¹¹⁸ انظر اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، ملاحظات ختامية: المملكة العربية السعودية: 21/03/2003، فقرة 8، (الملاحظات الختامية/التعليقات)، 20 مارس/آذار 2003.

¹¹⁹ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 بشأن التمييز فيما يتعلق بالعمل والمهنة، تم تبنيها في 25 يونيو/حزيران 1958، 362 U.N.T.S. 31، ودخلت حيز النافذة في 15 يونيو/حزيران 1960.

¹²⁰ انظر تقرير لجنة الخبراء، منظمة العمل الدولية، جنيف، 1996.

¹²¹ المرجع السابق.

كما أن وجوب أن يأذنولي الأمر للمرأة بالعمل وقدرته على توفيقها عن العمل في أي وقت يشاء ولأي سبب يمثل مخالفة لالتزامات السعودية بموجب المادة 11 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتنص المادة 11 على أن:

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، نفس الحقوق ولا سيما:

- (أ) الحق في العمل بوصفه حقا ثابتا لجميع البشر؛
(ج) الحق في حرية اختيار المهنة ونوع العمل، والحق في الترقية والأمن على العمل وفي جميع مزايا وشروط الخدمة.

وفيما يتعلق بالتعليم، فقد ألمت الاتفاقية المملكة العربية السعودية بأن:

تتخذ... جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً متساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية، وبوجه خاص لكي تكفل، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة.

- (أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، والالتحاق بالدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها.

(د) التساوي في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

(هـ) التساوي في فرص الإلقاء من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية الوظيفي، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعميل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة.¹²²

وقد صدقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم، والتي تنص على أن الفصل بين الجنسين ليس مخالفًا في حد ذاته لاتفاقية إذا كانت "هذه الأنظمة أو المؤسسات توفر حقًا متساوياً في الحصول على التعليم، وتتوفر على قدم المساواة مُعلمين على نفس الكفاءة وبنفس المعايير وكذلك مدارس ومعدات بنفس درجة الجودة، وتتوفر الفرص نفسها في اختيار دراسة

¹²² اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مادة 10.

نفس المناهج أو مناهج موازية".¹²³ وكما هو مذكور في الفصل الثالث، فإن المملكة العربية السعودية بفضلها بين الجنسين تمنح النساء منشآت أقل شأناً وفرصاً غير متساوية في التعليم.

وتلزم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضاً الدول بأن: "تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية"¹²⁴ وعلى الأخص، على الدول أن تمنح النساء الحق في التزوج بمن تختاره بإرادتها الحرة الكاملة.¹²⁵ وتنتهي المملكة العربية السعودية هذا الحق الأساسي بسماحها لأولي الأمر برفض الزواج أو بإنهاء الزيجات التي يرونها غير ملائمة. وبحرمان النساء من الوصاية القانونية على الأطفال، تنتهي السعودية المادة 16 (و) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي أوضحت أن على الدول الأطراف ضمان منح الرجال والنساء "نفس الحقوق والمسؤوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم ، أو ما شابه ذلك من الأعراف، حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول".

كما أن عدم التزام السعودية بضمان أن كل المستشفيات تسمح بدخول النساء وتتوفر لهن الرعاية الطبية دون إذن ولـي الأمر وموافقتـه، يمثل انتهاكاً للالتزامـها بضمان الحقوق الصحية الخاصة بالمرأة. والمادة 12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تلزم الدول بأن "تتخذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة".¹²⁶

وذكرت لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة الخاصة بالحق في الرعاية الصحية:

إن الالتزام باحترام الحقوق يتطلب من الدول الأعضاء أن تمتلك عن إعاقة الجهد المبذولة من قبل المرأة في مجال تحقيق أهدافها الصحية... وعلى الدول الأعضاء ألا تقيـد من قدرة المرأة على تلقي الخدمات الصحية أو الذهاب إلى العيادات التي

¹²³ اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز في التعليم، تم تبنيـها في 14 ديسمبر/كانون الأول 1960، مـادة 2.

¹²⁴ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مـادة 16(1).

¹²⁵ المرجـع السابق، مـادة 16(1)(ب).

¹²⁶ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مـادة 12.

تقديم هذه الخدمات على أساس من أن المرأة ليس لديها التصريح من زوجها أو شريكها أو أبويها أو السلطات الصحية، بسبب أنها غير متزوجة أو لأنها امرأة.¹²⁷

وحيث تعيق الولاية حصول ضحايا العنف على التعويض، فإن السعودية لم تبذل أيضاً الجهد الكافي لمنع العنف ضد المرأة والتحقيق فيه والمعاقبة على ارتكابه؛ مما يعرض صحة المرأة وحياتها للخطر. ويمنع العنف المنزلي النساء من ممارسة جملة من حقوقهن. وتشمل هذه الحقوق الحق في عدم التعرض للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة،¹²⁸ وسلامة الجسد،¹²⁹ وفي الحالات بعيدة الاحتمال؛ الحق في الحياة.¹³⁰ وقد لاحظت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن "العنف الذي أساسه النوع هو من أشكال التمييز التي ترتبط كثيراً من قدرة المرأة على التمتع بالحقوق والحربيات على قدم المساواة بالرجل"، بما في ذلك الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية.¹³¹ وفي عام 2001 أبدت لجنة حقوق الطفل قلقها من "وقوع المعاملة السيئة في المدارس وداخل نطاق الأسرة. وبقلقها أيضاً العنف المنزلي الذي يمثل مشكلة في السعودية والذي كانت له تبعات ضارة على الأطفال".¹³² وأبدت اللجنة قلقها من أن: "العنف المنزلي مشكلة قائمة في المملكة العربية السعودية ولها تبعات ضارة على الأطفال".¹³³ وأوصت بأن تنشئ السعودية "خطوط ساخنة وأماكن للإيواء، تديرها النساء، لحماية النساء والأطفال من الخطر أو للفرار من الإساءة" و"السعى لتنقي المساعدة من اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وجهات أخرى" لتنفيذ هذا الأمر.¹³⁴

¹²⁷ لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التعليق العام رقم 24. الحق في الرعاية الصحية، UN Doc. A/54/38/Rev.1 (1999) الفقرة 14.

¹²⁸ الحق في عدم التعرض للمعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة جاء في المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، UNT.S. 171/999 دخل حيز النفاذ في 23 مارس/أذار 1976. وأخطرت السعودية لجنة بالأمم المتحدة في مارس/أذار 2003 بأنها سوف "تصدق قريباً" على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. انظر لجنة القضاء على التمييز العنصري، ملاحظات ختامية: السعودية، 2003/03/21 فقرة 8، رقم: CERD/C/62/CO/8. ملاحظات ختامية/تعليقات، 20 مارس/أذار 2003.

¹²⁹ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم تبنيه في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948 (G.A. Res. 217A(II)), U.N. Doc. A/810 at 71، المادة 3، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة 6.

¹³⁰ مادة 6 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نصت على: "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً".

¹³¹ لجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 19، العنف ضد المرأة، UN Doc. HRI\GEN\1\Rev.1، فقرات 1 و 7.

¹³² لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، "عن التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب مادة 44 من الاتفاقية، ملاحظات ختامية، السعودية، 21 U.N. Doc. CRC/C/15/Add.148 فبراير، شباط 2001، فقرة 35.

¹³³ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، "عن التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب مادة 44 من الاتفاقية، ملاحظات ختامية، السعودية"، 21 U.N. Doc. CRC/C/15/Add.148 فبراير، شباط 2001، فقرة 35.

¹³⁴ المرجع السابق، فقرة 36.

وقد أبدت لجنة حقوق الطفل أيضاً قلقها من الأنظمة والسياسات التمييزية السارية في المملكة وأوصت بأن تتخذ المملكة العربية السعودية إجراءات فعالة، تشمل تفعيل وإبطال الأنظمة المدنية والجنسانية لدى الضرورة، بهدف منع وإزالة التمييز على أساس من الجنس أو الميلاد في كافة مجالات الحياة المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. كما شجعت اللجنة المملكة العربية السعودية على "النظر إلى ممارسات الدول الأخرى التي نجحت في الجمع بين الحقوق الأساسية والنصوص الإسلامية".¹³⁵

¹³⁵ المرجع السابق، فقرة 24.

النوصيات

إلى الحكومة السعودية

إلى الملك عبد العزيز آل سعود:

- إصدار مرسوم ملكي لإبطال العمل بموجب نظام الولاية على النساء البالغات، وضمان أن كل النساء يستحقن الأهلية القانونية الكاملة مع بلوغ سن 18 عاماً. ويجب في هذه الأثناء أن تكف كل الجهات الحكومية عن طلب إذن ولـي الأمر للسماح للنساء البالغات بالعمل والسفر والدراسة والزواج وتلقي الرعاية الطبية والحصول على أية خدمات عامة.
- تعيين لجنة مكلفة باختبار كيفية منع الفصل الجنسي الصارم للنساء السعوديات من المشاركة الكاملة في الحياة العامة.
- تشكيل هيئة مستقلة منوطـة بمراقبة تنفيذ الأنظمة والمراسيم الملكية والقرارات الوزارية الـرامـية إلى إـحـراـز التـقـدـمـ بـمـجـالـ حـقـوقـ الـمـرـأـةـ،ـ بماـ فـيـ ذـلـكـ الـقـرـارـاتـ الـخـاصـةـ بـالـحدـ منـ سـلـطـةـ ولـيـ الـأـمـرـ،ـ إـلـىـ جـانـبـ إـنـشـاءـ أـقـسـامـ لـلـنـسـاءـ فـيـ كـلـ الـمـاـكـاتـ الـحـوـكـمـيـةـ تـعـيـيـنـ النـسـاءـ كـعـضـوـاتـ يـتـمـتـعـنـ بـكـلـ الـسـلـطـاتـ فـيـ الـمـجـلـسـ الـاـسـتـشـارـيـ لـضـمـانـ أـنـ يـكـونـ لـلـمـرـأـةـ فـيـ الـمـلـكـةـ صـوـتـ فـيـ عـمـلـيـةـ صـنـعـ الـقـرـارـ.
- التـوـقـيـعـ وـالـتـصـدـيقـ عـلـىـ الـبـرـوـتـوـكـوـلـ الـاـخـتـيـارـيـ الـخـاصـ بـاـتـفـاقـيـةـ الـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ.
- رـفـعـ التـحـفـظـاتـ الـخـاصـةـ بـالـتـصـدـيقـ عـلـىـ اـتـفـاقـيـةـ الـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ،ـ وـالـتـيـ تـخـالـفـ الغـرـضـ وـالـغـاـيـةـ مـنـ الـاـتـفـاقـيـةـ.
- تنـفـيـذـ التـوـصـيـاتـ الـتـيـ تـقـدـمـتـ بـهـاـ لـجـنـةـ حـقـوقـ الـطـفـلـ الـخـاصـ بـالـحـصـولـ عـلـىـ الـمـسـاـعـدـ الـتـقـنـيـةـ مـنـ مـكـتـبـ الـمـفـوـضـ السـامـيـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ،ـ وـالـيـونـسـيفـ،ـ وـمـنـظـمـةـ الـصـحـةـ الـعـالـمـيـةـ،ـ مـنـ أـجـلـ تعـزـيزـ الـجـهـودـ الـخـاصـةـ بـمـكـافـحةـ الـعـنـفـ ضـدـ الـمـرـأـةـ وـالـطـفـلـ.
- سنـ آـلـيـةـ مـسـتـقـلـةـ لـهـاـ وـلـاـيـةـ الـمـرـاـبـقـةـ الـمـنـظـمـةـ وـالـتـقـيـيـمـ لـتـقـدـمـ تـنـفـيـذـ اـتـفـاقـيـةـ الـقـضـاءـ عـلـىـ جـمـيعـ أـشـكـالـ التـميـزـ ضـدـ الـمـرـأـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـنـ الـوـطـنـيـ وـالـمـلـحـيـ.

إلى وزارة الداخلية:

- إصدار أوامر واضحة وصريحة إلى كافة مراكز الشرطة بالسماح للنساء بدخول المراكز وتقديم شكاوى دون وجود ولـي الأمر أو وجـوبـ موـافـقـتـهـ.
- مراجـعةـ أـنـظـمـةـ السـفـرـ السـعـودـيـةـ وـإـرـالـهـ كـلـ الـمـعـوقـاتـ الـمـفـرـوضـةـ تـحـديـداـ عـلـىـ الـمـسـافـرـاتـ.

- تعديل القسم الثامن من نظام الأحوال المدنية الذي يطلب إلى المرأة الحصول على إذن من ولی الأمر من أجل استخراج بطاقة هوية منفصلة لها أو لأطفالها. ونشر أية قرارات على الملاً تم اتخاذها لإبطال هذا المطلب، وضمان أن كل الموظفين العموميين يعرفون بأية أنظمة جديدة في هذا المجال.
- القضاء على أية قيود على قيادة المرأة في المملكة، وضمان أن المرأة تحصل على فرص متساوية للرجل في القيادة والحصول على رخصة القيادة. وعلى الوزارة أيضاً أن توافق على نظام للنقل العام للنساء الالتي لا يتحملن كلفة شراء السيارة أو الاستعانة بسائق.

إلى وزارة التعليم العالي:

- إصدار أوامر واضحة وصريحة لكل المؤسسات التعليمية بحظر طلب العاملين لإذن ولی الأمر من أجل السماح للمرأة بالانضمام إلى أي منهج أو مجال دراسي، وكذلك بحظر فصل الطالبات من دراستهن بناء على طلب الأقارب من الرجال.
- صيانة حق الطالبات الجامعيات في حرية التنقل بواسطة إبطال الاحتياج لإذن ولی الأمر بمغادرة الطالبات فوق 18 عاماً للحرم الجامعي.

إلى وزارة العمل:

- إصدار أوامر واضحة وصريحة لأماكن التوظيف تحظر على العاملين طلب حضور ولی الأمر أو إذنه للسماح للمرأة بالعمل، وحظر فصل الموظفات من عملهن بناء على طلب الأقارب من الرجال.
- إلغاء أي إجراءات خاصة مفروضة على صاحبات العمل من النساء، بما في ذلك الاحتياج لوكيل من الرجال لمزاولة العمل، أو وجوب توفير إذن من ولی الأمر للحصول على قروض.

إلى وزارة الصحة:

- إصدار أوامر واضحة وصريحة لكل المستشفيات الحكومية والعيادات الخاصة تحظر على العاملين طلب حضور ولی الأمر أو إذنه للسماح للمريضات البالغات بالدخول أو الخروج أو تلقي أي نوع من الرعاية الطبية.
- ضمان حصول المريضات في المملكة على نفس الرعاية الصحية على قدم المساواة بالمرضى من الرجال، وهذا بناء على وثيقة لحقوق المريض.

إلى وزارة العدل:

- ضمان أن النساء يحصلن على نفس الحقوق الخاصة بالرجال فيما يتعلق برفع الدعاوى القضائية، والشهادة في المحكمة في كافة الأمور، بما في ذلك القضايا الجنائية، والتحدث بالأصلة عن أنفسهن في قاعة المحكمة.
- إنشاء أقسام للمرأة في كل قاعات المحاكم وفي مقر وزارة العدل بالرياض لضمان أن المرأة لديها نفس إمكانية الاطلاع على العدالة المخولة للرجل وأنها لا تحتاج بعد الآن لأحد الأقارب من الرجال للتعرف عليها في المحكمة.
- إزالة القيود المفروضة على تعيين القاضيات، وعضوات هيئة التحقيق والادعاء العام، وضمن صفو قوات إنفاذ القانون. وضمان أن كل المحاميات اللاتي يرغبن في ممارسة المحاماة يمكنهن الحصول على ترخيص بمزاولة المهنة.
- ضمان حق كل النساء البالغات في التزوج بناء على رغبتهن. وعلى الوزارة أيضاً أن توجه القضاة إلى رفض الدعاوى القضائية المرفوعة من أطراف ثالثة بعرض تطليق الأزواج قضائياً.
- ضمان أنه لدى الطلاق، يتم تحديد الوصاية على الأطفال بناء على المصلحة العليا للأطفال بما يتفق مع المعايير الدولية. وعلى الوزارة أن تضمن أنه أثناء الزواج وإثر الطلاق، يحصل الأبوين على نفس القدر من الحقوق فيما يخص فتح حسابات بنكية للأطفال والإنفاق بالمدارس، والحصول على ملفات المدارس، أو السفر برفقتهم.

إلى الحكومات التي تربطها بالمملكة العربية السعودية اتفاقيات تجارة حرة مبرمة أو بانتظار الموافقة النهائية

- يجب ربط التصديق على اتفاقيات التجارة الحرة مع حكومة المملكة العربية السعودية بتحسين تدابير الحماية الخاصة بحقوق المرأة. وعلى الأخص، يجب الإصرار على أنه قبل إبرام الاتفاقيات، أن تقوم السعودية بإبطال نظام الولاية الذي يحرم المرأة السعودية من حقوقها الأساسية.
- يجب أن تشمل اتفاقيات التجارة الحرة مع حكومة المملكة العربية السعودية أحكاماً قوية وملزمة وقابلة للتطبيق بشأن حقوق المرأة، ويجب أن تنص على أن تصبح أنظمة وسياسات المملكة متفقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

شكر وتنويه

قامت بكتابه هذا التقرير فريدة ضيف، باحثة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قسم حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش، وهذا بناء على أبحاث أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2006. وقام بمراجعة التقرير كلٌ من لاشون ر. جيفرسون، المديرة التنفيذية السابقة لقسم حقوق المرأة، وجانيت والش القائمة بأعمال مديرية قسم حقوق المرأة، وسارة لي ويتسن مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجو ستورك، مدير مكتب واشنطن في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكريستوف ويلكه باحث المملكة العربية السعودية، وكلاريسا بينكومو باحثة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قسم حقوق الطفل، وأيسلينغ ريدي، كبير الاستشاريين القانونيين، وأيان غورفين، كبير مسؤولي قسم البرامج. ونبدي عميق امتناننا للآراء الخاصة بالشريعة الإسلامية التي قدمها الدكتور أحمد أحد أستاذ مساعد الدراسات الدينية في جامعة كاليفورنيا (سانتا باربرا)، وللدكتور محمد فاضل، أستاذ مساعد القانون في جامعة تورنتو. كما قدمت لاما فقيه، المتدربة بقسم حقوق المرأة، مساعدة بحثية قيمة، وساعدت في الإنتاج كلٌ من راشيل جاكوبسون، وإيميلي آلين، وطارق رضوان، وأندريا هولي، وفيتزوري هوبكنز، وخوسيه مارتينيز.

كما ينوه قسم حقوق المرأة بالمساعدة القيمة التي قدمها أشخاص كثيرون في المملكة العربية السعودية، منمن كانت لهم أهمية هامة في جهودنا البحثية الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ولادة الرجل والفصل بين الجنسين. وتشكر هيومن رايتس ووتش على الأخض النساء السعوديات اللاتي تحدثن إلينا بشجاعة عن خبراتهن، وما كان هذا التقرير ليتم دون إسهاماتهن.

ونبدي عميق الامتنان للدعم المالي المُقدم من مؤسسة أركاديا ومؤسسة فروغ كروسينغ وصندوق موريا ومؤسسة أوك ومؤسسة سترايسند ومؤسسة سيلفرليف ومؤسسة بانكي لاروك ومؤسسة شونر ومؤسسة جاكوب آند هيلدا بلوستين ومؤسسة شيكاجو للمرأة. كما نبدي امتناننا للدعم المُقدم من أعضاء اللجنة الاستشارية لقسم حقوق المرأة.

الملحق (أ): تصريح السفر الإلزامي على النساء السعوديات

المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

المديرية العامة للجوازات

جوازات منطقة الرياض

(تصريح سفر لل سعوديين)

عدد ١٤٢ / تاريخ

اسم صاحب الجواز :

رقم الجواز : مصدره :

عدد المرافقين :

اقرار الولي الشرعي أنا/

لا مانع من سفر حامل التصريح ومراقبة

إلى دولة : ولادة : ولادة :

رقم البطاقة :

صلة القرابة :

توقيع ولي الأمر :

الموظف المختص :

التوقيع :

مدير جوازات منطقة الرياض

ختم

الملحق (ب): استمارة الدراسة بالخارج التي تتطلب موافقةولي الأمر على دراسة الطلاب الجامعيات بالخارج



وكالة الوزارة للعلاقات الثقافية
الإدارة العامة لشئون البعثات

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

استمارة طلب الموافقة على الدراسة في الخارج على الحساب الخاص

رقم الهاتف	المدينة	العنوان	الاسم الكامل

المعلومات المدونة أعلاه صحيحة على مسؤوليتي :

التعهدات التالية يجب على الطالب قراءتها بدقة والتوفيق على ما يخصه منها :

أتعهد أنا الطالب :
بالتالي :
التوقيع :
١- بأنني لست موظفاً ولا أعمل في أي جهة حكومية

٢- أتعهد بعدم مغادرة مقر دراستي خارج المملكة قبل الوفاء بجميع التزاماتي المالية كما أتعهد بسرعة تسديد ما قد ينشأ من مطالبات مالية بعد مغادرتي . وأن أزود الملحقية الثقافية بتصريح دراسي واحد في السنة على الأقل يوضح سير دراستي .
التوقيع :

٣- إقرار خاص بطالب الطب الجامعي فقط .
- أقر بمعرفتي بأنه سيجري لي أمتحان بعد عودتي لي الشهادة المطلوبة من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية يتحدد في ضوء إجازتي لممارسة الطب من عدمه ، وأن أطلع على اللوائح والتعليمات التي تحكم ممارسة مهنة الطب في المملكة والتزم بها .
التوقيع :

٤- أتعهد أنا محرم الطالبة :
بأن أرافقها في مقر دراستها طوال فترة الدراسة .
نوع القرابة :
الاسم :
التوقيع :

المسوغات والشروط المطلوبة لراغبي الدراسة في الخارج على حسابهم الخاص

مسوغات عامة

- ١- تعبئة الاستمارة المرفقة . ٢- التوفيق على التعهدات أعلاه . ٣- صورة الشهادة الأخيرة ما قبل المرحلة المطلوبة وصورة قرار معادلتها إذا كانت صادرة من الخارج . ٤- صورة بطاقة الأولياد المدنية للطالب وصورة دفتر العائلة للطالبة .
٥- صورة جواز السفر (ص ١ و ٢ و ٦) .

مسوغات وشروط خاصة بالمرحلة الجامعية لجميع التخصصات :

- ١- صورة شهادة حسن سيره وسلوك . ٢- يجب أن تكون الدراسة في هذه المرحلة تفرغاً كاملاً وأن يكون الطالب منتظمًا ومقيناً في بلد الدراسة . ٣- إذا كان راغب الدراسة موظفاً حكومياً فيلزم إحضار موافقة مرجعه على الدراسة بطريقه الانتظام الكامل .

شروط خاصة بدراسته الطب في المرحلة الجامعية :

- ١- لا تقل نسبة الثانوية العامة (علمي) عن ٨٠ % . ٢- لم يمض على حصوله عليها أكثر من خمس سنوات .
٣- لم يسبق قصله من إحدى جامعات المملكة . ٤- اختيار المقابلة الشخصية بالوزارة .

مسوغات وشروط خاصة بالدراسات العليا لجميع التخصصات :

- ١- إذا كان راغب الدراسة موظفاً حكومياً فيلزم إحضار موافقة من مرجعه على أن تكون من السلطة العليا بالجهاز سواء كانت الدراسة بطريقة التفرغ الجزئي أو الكلي وإنما كانت تفرغاً كلياً فترفق صورة قرار الإجازة .
٢- لدراسة الطب بكلية يلزم إرفاق شيك بنكي بمبلغ (٤١٠٠٠) دولار كندي باسم الملحقية الثقافية بكلية .
صلحة خاصة : يلزم الحصول على تأشيرة دخول دراسية من سفارة بلد الدراسة قبل المغادرة .
يلزم المصادقة على المسوغات التي تستلزم الدراسة من وزارة الخارجية وسفارة الدولة في المملكة

للاستعمال الرسمي :

أولاً- إفاداة إدارة معادلة الشهادات الجامعية .

الجامعة التي تقدم لها الطالب موصى بها
اسم الموظف المختص :
التاريخ :
ثانياً- خاص بإدارة البعثات .

أ- المعلومات صحيحة حسب المرفقات ، والشروط والمسوغات مكتملة وهي :

- ١- تعبئة الاستمارة . ٢- التعهدات . ٣- المسوغات والشروط العامة . ٤- مسوغات وشروط المرحلة الجامعية .
٥- مسوغات وشروط دراسة الطب مرحلة البكالوريوس . ٦- مسوغات وشروط الدراسة العليا .

ب- الشروط والمسوغات لم تكتمل بسبب :

الملحق (ج): استماراة العمليات الجراحية التي تتطلب موافقةولي الأمر

Patient Name :
 الجنس : Nationality : الجنسية :
 العنوان : Address :
 التليفون : Telephone :
 اسم ول أمر المريض
 Guardian's Name :
 Telephone : Relationship :
 نوع الصلة
 اسم العملية الجراحية :
 Intended Surgical Operation :

I, the undersigned have agreed upon and permitted
 the Surgical Operation on my self (or on my relative,
 named :
 أنا الموقع أدناه أذنت ووافقت على إجراء العملية الجراحية
 المبينة أعلاه على نفسي (أو على قربي المعنو:
 المبينة أعلاه على نفسي (أو على قربي المعنو:

I, do hereby accept all the responsibilities that may
 result from the Surgical Operation or anaesthesia in
 accordance with medical practice . Date / / 198
 مت fremdaً بذلك كافة المسؤوليات والمضاعفات التي تنتج
 عن العملية الجراحية أو التخدير عند اجرائها حسب المقتضى الطبي
 وعليه حرفی / / ١٤٤٦هـ

Patient Name :
 توقيعه :
 Signature :

Guardian's Name :
 توقيعه :
 Signature :

Witness's Name :
 توقيعه :
 Signature :

Witness's Name :
 توقيعه :
 Signature :

Witness's Name :
 توقيعه :
 Signature :

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
 KING FAISAL UNIVERSITY
 KING FAHD HOSPITAL OF THE UNIVERSITY
 AL-KHOBAR



الملَكَةُ الْمَرْبُوَةُ السُّعُودِيَّةُ
 جَامِعَةُ الْمَلِكِ فَيْضَانَ
 مُسْتَشْفِيُّ الْمَلِكِ فَهْدَ الْجَامِعِيُّ
 الْخَبْرَ

جامعة الملك فهد الجامعي
 بالخبر

دشون الرضى - ١١ (ربيع الأول)

ADM - 11 (Dec. 1985) CONSENT FOR SURGICAL OPERATION